«آلية الدفاع المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي فى ضوء التحديات الراهنة»

د . محمد حسن أحمد جاد

أستاذ القانون الدولي العام المساعد

جامعة شقراء- المملكة العربية السعودية

مقدمة:

يعد مجلس التعاون الخليجي تحالفاً سياسيًا واقتصاديًا بين ست دول عربية تطل على الخليج العربي وتتمتع بالعضوية الكاملة، وهي المملكة العربية السعودية ، والإمارات العربية المتحدة ، وسلطنة عُمان ، والكويت، والبحرين ، وقطر، كما تتمتع كل من العراق واليمن بعضوية جزئية فى بعض اللجان التابعة للمجلس كاللجنة الرياضية واللجنة الثقافية، وذلك لكون العراق دولة مطلة على الخليج العربي، ولكنها لم تنضم إلى عضوية المجلس فى فترة حكم الرئيس السابق صدام حسين، كما تعتبر اليمن الامتداد الطبيعي والاستراتيجي لدول المجلس، ومن المتوقع أن تحصل الدولتان على العضوية الكاملة فى المجلس.

وللمجلس دور إقليمي فى الدفاع عن أعضائه من خلال إنشائه لقوات «درع الجزيرة» عام ١٩٨٢م، وذلك للدفاع عن أية دولة من دول المجلس.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث الرئيسة فى التهديد الإيراني ومدى خطورته على دول مجلس التعاون الخليجي فقد تزايد النفوذ الإيراني خاصة بعد تسوية ملفها النووي وظهرت جلياً التهديدات الإيرانية الآنية بشكل مباشر لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال التصريحات الرسمية الصادرة عن المسئولين الإيرانيين أو غير المباشرة من خلال الدعم الكامل للحوثيين بهدف تطويق دول المجلس ويظهر أيضاً الخطر الإيراني من خلال سيطرة الحوثيين على الدولة اليمنية كدولة عربية بما يهدد دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة إذا ما سيطر الحوثيون على مضيق باب المندب، الذي يعد ممراً مائياً مهماً لمرور النفط والتجارة العالمية خاصة السعودية وبالتالي

فإن سيطرة الحوثيين على اليمن يشكل تهديداً خطيراً لحرية الملاحة الدولية، كما تتمثل مشكلة البحث فى الانقسام الداخلي لدول مجلس التعاون الخليجي من أجل مواجهة التحديات الخارجية الراهنة، وكثيراً ما يثار التساؤل حول مدى إمكانية قيام مجلس التعاون الخليجي بالدفاع عـن دول المجـلس ضد أي اعتداء خارجي محتمل،(هل يستطيع الدفاع عن هذه الدول ضد أي تهديد أو اعتداء خارجي يقع عليها أم لا؟)

والإجابة عن ذلك هي محور هذه الدراسة من خلال تسليط الضوء على موضوع، (آليـة الدفـاع المشـترك بيـن دول مجلس التعاون الخليجي فى ضوء التحديات الراهنة)، هذا الموضوع بالغ الأهمية لا سيما فى الوقت الراهن الذي تتزايد فيه التحديات التي تواجه دول المجلس.

أهمية البحث:

تنبع أهمية الدراسة من خلال تأكيدها على دور مجلس التعاون الخليجي فى المجال الاقتصادي والمجال الأمني المتمثل فى حفظ السلم والأمن الخليجي، من خلال التصدي لأية محاولة تمس إحدى دول مجلس التعاون الخليج. كما تتمثل أهمية البحث فى تأكيده على الدور المهم لقوات درع الجزيرة فى الدفاع عن أعضائه ضد التدخل أو محاولات التدخل فى الشأن الداخلي لدول المجلس.

وسنتناول من خلال الدراسة الراهنة ما يُرتكب من جرائم وانتهاك لحقوق الإنسان من قبل الحوثيين سواء فى حق الشعب اليمنى أو فى حقوق الدول المجاورة، وهي نقطة جوهرية يتم تناولها فى الدراسة كأحد أبرز التحديات الراهنة للمجلس لكي تلفت انتباه المجتمع الدولي إلى حل هذه المشكلة.

أهداف البحث:

يرمي هذا البحث إلي تحقيق الأهداف التالية:

١ - عرض مراحل تطور مجلس التعاون الخليجي ودوره فى المحافظة على السلم والأمن الخليجي.

٢ - معرفة قرارات مجلس التعاون الخليجي المتمثلة فى قوات «درع الخليج المشترك» كأحد أبرز آليات الدفاع المشترك بين دول المجلس.

٣ - التعرف على التحديات الراهنة التي ستواجه مجلس التعاون الخليجي وكيفية التعامل معها.

٤ - التعرف على التحديات الاقتصادية والعسكرية وكيفية مواجهتها.

منهجية البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي مع تناول التطور التاريخي عند عرضنا الجذور التاريخية لفكرة مجلس التعاون لما له من إمكانية فى دراسة الوقائع فى الماضي وتطبيقها على الحاضر، وخاصة فيما يتعلق بآلية قوات درع الجزيرة كأحد أبرز آليات الدفاع المشترك، فضلاً عن التحديات الراهنة التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي والتعقيب عليها بما يلزم، وذلك من خلال الاستعانة بالمراجع الأصيلة العربية والأجنبية ومواقع الإنترنت من أجل تحقيق أهداف البحث.

خطة البحث:

تحقيقاً لأهداف البحث فقد تم تقسيمه إلى مقدمة وثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: تعريف مجلس التعاون الخليجي وأهدافه.

المبحث الثاني: قوات درع الجزيرة كأحد أبرز آليات الدفاع المشترك.

المبحث الثالث: التحديات الراهنة التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي.

الخاتمة.

قائمة المراجع.

المبحث الأول

تعريف مجلس التعاون الخليجي وأهدافه

أدركت دول مجلس التعاون الخليجي منذ فترة بعيدة حقيقة التطور العالمي، فأخذت تسعى لإنشاء مجلس تعاون يربط بين هذه الدول فى جميع المجالات وخاصة المجال الأمني. فضلاً عن الأخذ بأسباب التنمية الاقتصادية والاجتماعية كوسيلة لرفع مستوى معيشة شعوبها، وأن التكامل الاقتصادي أصبح أمراً لا مكان فيه للكيانات الصغيرة فى العالم المعاصر(١).

وتم إنشاء مجلس التعاون الخليجي فى الخامس والعشرين من مايو ١٩٨١م بعد أن توصل قادة كل من الدول الأعضاء إلى صيغة تعاونية تضم ست دول هي:- الإمارات العربية والبحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان وقطر والكويت، بهدف تحقيق التعاون والترابط فى جميع المجالات من أجل الوصول الى مرحلة متكاملة لتحقيق وحدتها وتعميق وتوثيق الصلات بين مواطني دول المجلس(٢).

حيث ترتبط دول المجلس بروابط الأصل، والدين واللغة والثقافة وهي فى مجملها عوامل تقارب عززتها الرقعة الجغرافية المنبسطة عبر البيئة الصحراوية الساحلية، والتي يقطن عليها سكان هذه البلاد الأمر الذي جعل التواصل فيما بينهم أمراً سهلاً وصنعت ترابطاً بين سكان هذه المنطقة وزادت من التجانس فيما بينهم(٣).

وسنتكلم عن نشأة مجلس التعاون من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: الجذور التاريخية لفكرة مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمجلس وأهدافه.

---

(١) د. عبدالحفيظ عبدالرحيم محبوب، التبادل التجاري للإنتاج الصناعي بين دول مجلس التعاون الخليجي فى ظل التكتلات الإقليمية والعالمية، رسائل جغرافية، الكويت الرسالة٢٦١ (٢٠٠٢م) ص ٣.

See: Matteo Legrenzi: The Gulf Cooperation Council in Light of International Relations Theory, International Area Review, Volume 5, Number 2, Fall 2002, p. 21.

(2) Faisal Ahmed1 and Anju Kohli: India-GCC Relation: Geo-Economics and Trade Intensity Analysi Asia-Pacific Business Review, Vol. V, No. 2, April - June 2009, P. 116. see: Sara Ashencaen Crabtree: Ethical implications for research into inclusive education in Arab societies: Reflections on the politicization of the personalized research experience, International Social Work, 56(2) 148–161, 2011, p. 149.

انظر: عبد العزيز بن حمد العقيل، انسجاما مع توجيهات قادة المجلس.. جويك تسعى لتحقيق التكامل الصناعي الخليجي، عدد ١١١ (قطر) ٢٠١٤م ص ٥. انظر: المادة الرابعة من النظام الأساسي لدول مجلس التعاون الخليجي. انظر الموقع التالي:

http://www.gcc-sg.org/ar-sa/AboutGCC/Pages/Primarylaw.aspx

(٣) د. عبد الرضا على أسيري، مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد ٣٣ عاما، الإنجازات والإخفاقات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى ٢٠١٥م، ص ٢٢.

المطلب الأول

الجذور التاريخية لنشأة مجلس التعاون الخليجي

بدأت علاقات التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي بشدة فى كافة المجالات بعد انسحاب بريطانيا من الخليج فى ديسمبر ١٩٧١م واستقلال كل من البحرين ثم قطر، وإعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة ثم جاء قيام مجلس التعاون فى مطلع الثمانيات، استمراراً لصرح التعاون الخليجي بين زعماء دول الخليج[١].

كما أن مجلس التعاون الخليجي لم ينشأ من فراغ وإنما هو تتويج لمرحلة طويلة بين هذه الدول فى التعاون فى جميع المجالات سواء كانت أمنية أم تعليمية أم غير ذلك[٢].

وعندما ظهرت أزمة الطاقة فى هذا العقد وخاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م وارتفاع أسعار البترول وعوائده للدول المنتجة مما أدى إلى تعاظم أهمية منطقة الخليج، لذلك رأى الغرب أن كميات بترول الخليج الذى يستورده لن تأتى إذا ما حاول الاتحاد السوفيتي السابق السيطرة على آبار النفط أو اضطراب تدفقه بسبب الاضطرابات الداخلية الدائرة فى المنطقة، الأمر الذى يمكن أن يؤدى إلى انقطاع تصدير البترول إلى دول الغرب أو عدم سلامة مروره إلى أسواق المستهلكين خصوصا عبر مضيق هرمز الذى تمر عليه أكثر من ثلثي الكميات التي تصل إلى أسواق المستهلكين من دول الغرب[٣].

وهناك عدة أزمات جعلت إنشاء مجلس التعاون أمراً ضرورياً وهي:

أولا:- الثورة الإسلامية الإيرانية فى بداية عام ١٩٧٩م، وما تمثله هذه الثورة من أخطار على دول الخليج ومنها على سبيل المثال: اختلال ميزان القوى لغير صالح أمن الخليج وعودة السياسات التوسعية الإيرانية[٤].

---

(١) د. على عبد الحسين عبد الله، أمن الخليج العربي فى ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، دار مؤسسة رسلان للطبع والنشر، سوريا- دمشق- جرمانا، الطبعة الاولى ٢٠١١م، ص ٥.

(2) Sajjad ur Rehman: Accreditation of Library and Information Science programmers in the Gulf Cooperation Council nations, Journal of Librarianship and Information science, 44(1) 65–72, 2012, p. 65.

(٣) د. إيمان محمود عبد اللطيف، الأزمات المالية العالمية الأسباب والآثار والمعالجات، رسالة دكتوراه (غير منشورة) جامعة سانت كليمنتس، العراق، قسم الاقتصاد العام ٢٠١١م ص ٢٥.

(٤) د. محمد مقروف، مجلس التعاون الخليجي والمنظمات الدولية غير الحكومية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة- الجزائر، العدد ٢٠ لسنة ٢٠١٤م ص ٢٣٧.

ثانيا:- الغزو السوفيتي لأفغانستان في بدية عام ١٩٧٩م، يعد هذا الغزو في نظر البعض من آثار الثورة الإيرانية ومشكلة الرهائن والذي جاء كرد سوفيتي على الاهتمام المتزايد بدول الخليج من جانب الولايات المتحدة، وما يدل على ذلك مشروع (برجنيف-Brezhnev) الذى تم إعلانه في العاشر من ديسمبر ١٩٨٠م والتي لم يكن موجها لدول الخليج وإنما كان موجها للدول الغربية والولايات المتحدة في ظل الحرب الباردة الجديدة بالرغم من وجود ارتباط بين دول الخليج وأفغانستان[١].

ثالثا- الحرب الباردة.

أدى تصعيد الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي إلى مطالبة الشعوب لدولها بضرورة اضطلاع دول الخليج بمهام أمنها والاعتماد على الدول نفسها دون الاعتماد على الدول الأجنبية، وابعاد دول الخليج عن دائرة الصراع العالمي، كل ذلك عجل بضرورة قيام الوحدة الخليجية وخاصة في المجال الأمني والدفاع[٢].

رابعا- الحرب العراقية الإيرانية عام١٩٨٠م، كان السبب الرئيس لقيام هذه الحرب هو الحدود المشتركة بين البلدين واعتبارا من أبريل عام ١٩٧٩م دارت مناوشات وأحداث في هذه المنطقة واستمرت هذه المناوشات والأحداث تتصاعد فيما بينهم.

وفي الثاني والعشرين من سبتمبر ١٩٨٠م هاجمت العراق إيران براً وبحراً وجواً بحجة أن إيران لم تلتزم بتطبيق الاتفاقية الموقعة بين كل منهما والتي تنص على مراعاة حسن الجوار وتطبيق الحدود بين البلدين[٣].

وفي ظل تلك الأزمات كان هناك إحساس خليجي عام بضرورة التحرك لإبراز موقف خليجي تنظيمي موحد وخاصة كل من السعودية والكويت اللتان تحركتا في النصف الثاني من عام ١٩٨٠م وازداد التحرك في آخر شهرين من العام نفسه قبل انعقاد مؤتمر القمة للدول الإسلامية.

وفي نوفمبر ١٩٨٠م قام الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود بزيارة كل من الكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر وعمان والبحرين لمناقشة الأفكار السعودية حول

(١) د. عبد الله الأشعل، الاطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، دار النهضة العربية ١٩٨٨، ص ١٧-٢١.
(٢) المرجع السابق، ص ١٩، ٢٠.
(٣) أ. إسلام محمد المغير، الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠- ١٩٨٨) الجامعة الإسلامية بغزة، كلية الآداب قسم التاريخ والآثار ٢٠١٥م، ص ١١٥.

أمن الخليج، وذلك استكمالاً لنتائج مؤتمر وزراء الداخلية العرب الذى تم انعقاده فى الطائف فى أغسطس عام ١٩٨٠م، واتفق فيه على ضرورة تعزيز التنسيق بين أجهزة الأمن العربية، بالإضافة إلى أن الأمير نايف صرح خلال زيارته للكويت أنه تم الاتفاق على إنشاء اتفاقيات أمنية مشتركة بين السعودية والكويت ودول الخليج، كما صرح بأنه سوف يتم إبرام ميثاق أمنى لاحقاً ينص فيه على الضمان الاجتماعي بين دول الخليج عندما رأت السعودية خطورة إيران على دول الخليج بعد أن استولت على منطقة العبدلي الكويتية وكيفية مواجهة هذه الأخطار التي يمكن أن تهدد أمن الخليج[١].

وقد كان لدولة الكويت أيضاً دورٌ بارزٌ فى هذا الشأن فقد سعت هذه الدولة حول ترتيبات التعاون والأمن فى دول الخليج، كما قام وزير خارجيتها بزيارة دول الخليج وعقد الاجتماعات والترتيبات اللازمة لذلك، وقدم مشروعا كويتيا متكاملا نحو التعاون الخليجي.

وفى ديسمبر ١٩٨٠م قدمت دولة البحرين اقتراحاً يتضمن مشروعا خاصاً بإنشاء قوة ضاربة تضم كل من البحرين والكويت والسعودية وقطر وعمان، تكون مهمته الدفاع عن أي دولة يتم الاعتداء عليها من جانب أية دولة أخرى، كما تكون القيادة فيها بالتناوب بين هذه الدول، وأن تكون هذه القوة لديها أسلحة حديثة لرد أي اعتداء يقع على أي دولة من هذه الدول حتى تكون هذه القوة فعالة ومؤثرة ويعمل لها حساب من جانب الدول الأخرى[٢].

وبدأت بالفعل فى مؤتمر القمة الخليجية الخطوات التنفيذية لفكرة إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي والذى عقد على هامش القمة الإسلامية بالمملكة العربية السعودية بمدينة الطائف، وتم الاتفاق مبدئياً فى هذا المؤتمر على قيام المجلس بمشاركة جميع الدول الأعضاء فيه[٣].

(١) د. فكرى إبراهيم سليم، الحرب العراقية الإيرانية، ١٩٩٧م (د. ن) ص ٣٠. ص٤٦٧. انظر، د. محمد أحمد المقداد، تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية العلاقات الايرانية – العربية، حالة دراسة، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٤٠، العدد ٢، ٢٠١٣، ص ٤٦١.

(٢) د. عبد الله الأشعل، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، دار النهضة العربية، ١٩٨٨م، ص ١٧ – ٢١.

(3) Faisal Ahmed1 and Anju Kohli · India-GCC Relation: Geo-Economics and Trade Intensity Analysis, op, cit.□ p. 116 .

وفي الرابع من فبراير ١٩٨١م عقد سلسلة من الاجتماعات التحضيرية مسبقاً، وفى نهاية هذه المؤتمرات التي تم عقدها تم التوقيع على وثيقة إعلان قيام مجلس التعاون الخليجي للدول الأعضاء[١].

وتضمنت المادة الخامسة من النظام الأساسي للمجلس على أن يتكون المجلس من الدول الست التي شاركت فى اجتماع وزراء الخارجية فى قمة الرياض فى هذا التوقيت[٢].

وفي الرابع عشر من فبراير ١٩٨١م تم الإعلان عن تأسيس مجلس التعاون من قبل وزراء خارجية الدول الست بالرياض وأكد البيان المعلن[٣]، وقتها آنذاك على ضرورة إنشاء هذا المجلس لما له من أهمية كبيرة فى تطوير التعاون فى جميع المجالات بين هذه الدول، وفى نهاية الاجتماع أعلنوا عن إنشاء المجلس[٤].

وفي الخامس والعشرين من مايو ١٩٨١م تم التأكيد رسمياً على إنشاء هذا المجلس بعد موافقة كل الدول الأعضاء الموجودين، وتعود فكرة إنشائه إلى أمير دولة الكويت التي قدمها فى اجتماع القمة الخليجي والتي عقد على هامش القمة الإسلامية فى الطائف بالإضافة إلى أنه لقي تأييداً كبيرا من دول الخليج، بهدف التعاون فى جميع المجالات بين دول المجلس ناهيك عن الدور الأساسي والرئيسي وهو التعاون فى المجال الأمني ورد أي عدوان يقع على أية دولة من دول المجلس[٥].

---

(١) د. عباس بلفاطمي و جمال بلخباط، تحديات الاندماج الاقتصادي الخليجي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا- العدد ٥، الجزائر ٢٠٠٨م ص ٤٠.

(2) Faisal Ahmed1 and Anju Kohli : India-GCC Relation: Geo-Economics and Trade Intensity Analysis, op, cit. p. 116 .

(٢) ينص هذا البيان على ما يلي: « أن دولة الامارات العربية المتحدة ودولة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت إدراكا منهما لما يرتبط من علاقات خاصة وسمات مشتركة وتشابه أنظمتها ووحدة تراثها» وتكوينها السياسي ورغبة من هذه الدول فى تعميق وتطوير القانون والتنسيق فى مختلف المجالات بما يعود على شعوبها بالخير والنمو والاستقرار فقد اجتمع وزراء خارجية الدول واستأنفوا التشاور فيما بينهم بهدف تطوير التعاون والتنسيق فيما بين دولهم» . انظر: د. أيمان عبد الكاظم جبار الكريطي، العملة الخليجية الموحدة الفرص والتحديات، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٤ العدد ١٢، ٢٠٠٩م، ص ٧٢. وانظر أيضا: أ. أحمد بن إبراهيم بن عبدد آل مسفر عسيري ، العلاقات السياسية بين المملكة العربية السعودية والكويت ، رسالة ماجستير بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، قسم التاريخ، السعودية، ٢٠١٤م ص ١٩٥.

(4) Sandrine Bardot, Managing Director, The Bardot Group – UAE: Background on Work Life in the United Arab Emirates and Other Gulf Countries (Gulf Cooperation Council) Compensation & Benefits Review 45(1) 21– 25, 2013, p 21 .

انظر: د. إيمان عبد الكاظم جبار الكريطي، العملة الخليجية الموحدة الفرص والتحديات، مرجع سابق، ص ٧٢.

(5) R. K. Ramazani: The golf cooperation council record and analysis, the university press of Virginia, first published 1988, p. 15.see: Sara Ashencaen Crabtree: Ethical implications for research into inclusive education in Arab societies: Reflections on the politicization of the personalized research experience, op. cit.□ p. 149.

المطلب الثاني

الهيكل التنظيمي للمجلس وأهدافه

يتكون مجلس التعاون الخليجي من ست دول وهي قطر والكويت ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان[١].

وترتبط دول مجلس التعاون الخليجي بتقاليد تراثية، وتاريخية مشتركة، ونسيج اجتماعي متداخل وأنظمة سياسية متقاربة، ومقر المجلس هو مدينة الرياض[٢].

أولاً: - الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي.

يتكون المجلس من عدة أجهزة هي:

(أ) المجلس الأعلى.

يتكون المجلس الأعلى من رؤساء الدول الأعضاء لمجلس التعاون وتكون رئاسة دورية وبحسب الترتيب الهجائي للأعضاء، وتعقد اجتماعاته العادية سنوياً، ويعتبر المجلس الأعلى هو أعلى هيئة لاتخاذ القرار في مجلس التعاون الخليجي، وتعقد اجتماعاته كل سنة وأن أي قرار يصدر منه لابد من الموافقة الجماعية عليه[٣].

(ب) المجلس الوزاري.

يتكون المجلس من وزراء الخارجية للدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء وتكون رئاسته للدول التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى وعند الانقضاء تكون رئاسته للدولة التالية في رئاسة المجلس الأعلى، وينعقد كل ثلاثة أشهر طبقا لاجتماعاته العادية لتنفيذ قرارات المجلس الأعلى والاقتراحات السياسية الجديدة التي يتم اتخاذها من قبل دول المجلس[٤].

ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة من أحد الأعضاء، ويكون انعقاده

---

(١) انظر، النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي.
http://www.gcc-sg.org/ar-sa/AboutGCC/Pages/Primarylaw.aspx

(2) Matteo Legrenzi: The Gulf Cooperation Council in Light of International Relations Theory, op, cit.,p. 22.

انظر، د. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، التبادل التجاري للإنتاج الصناعي بين دول مجلس التعاون الخليجي في ظل التكتلات الإقليمية والعالمية، مرجع سابق، ص ١٦. انظر أيضاً، المادة الثانية من النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي.

(3) Subhadra Ganguli: Economic diversification and intra-GCC merchandise trade: An empirical analysis during 1995-2015,World journal of trepreneurship, management and sustainable development, volume 14, issue 1, 2017, pp. 25- 40, p. 26.

(٤) أسماء سعد الدين، مجلس التعاون الخليجي، مقال ٢٠١٦م ص ١.

صحيحاً إذا حضر ثلثا الأعضاء، ولا يجوز لأحد الطعن على قراراته. ويمتلك المجلس الوزاري مجموعة قرارات من بينها اقتراح السياسات الخاصة لدى دول الأعضاء، وإبداء التوصيات التي تهدف إلى تحسين وتطوير التعاون بين هذه الدول، والعمل على تشجيع وتطوير الأنشطة القائمة بين أعضائه في مختلف الميادين، ويتم إحالة القرارات في هذا الشأن إلى المجلس الوزاري ويرفع الأخير -المجلس الوزاري- بتوصية منه إلى المجلس الأعلى ما يتطلب موافقته ، كما يقوم أيضاً بمهمة التهيئة لعقد اجتماعات المجلس الأعلى، وإعداد جدول أعماله ، وتتماثل إجراءات التصويت في المجلس الوزاري اجراءات التصويت في المجلس الأعلى للنظام الأساسي[1].

(ج) الأمانة العامة.

تتكون الأمانة العامة للمجلس من أمين عام يتم تعينه بواسطة مجلس التعاون الخليجي، ويكون من مواطني دول المجلس، يعاونه عدد من الأمناء المساعدين وعددهم -خمسة- أمناء مساعدين للشئون السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والإنشاءات البيئية ويوجد رئيس يتم تعينه بواسطة المجلس التعاوني لدول الخليج العربية في «بروكسل» ويعينهم المجلس الوزاري بناء على ترشيح من الأمين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، كما يتكون من مديرين عموم لقطاعات الأمانة العامة، ويتم تعيين باقي الموظفين من قبل الأمين العام لهذه المنظمة، وتعتبر الأمانة العامة هي الجهاز المسئول عن العمل الإداري[2].

(١) د. عبدالحفيظ عبدالرحيم محبوب، التبادل التجاري للإنتاج الصناعي بين دول مجلس التعاون الخليجي في ظل التكتلات الإقليمية والعالمية، مرجع سابق، ص ١٦. وانظر أيضاً المادة الثانية عشر من النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي.

(٢) انظر المادة ١٤ من النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي. انظر الموقع التالي:
http://www.gcc-sg.org/ar-sa/AboutGCC/Pages/Primarylaw.aspx

وتختص الأمانة العامة بإعداد الدراسة بالتعاون، والتنسيق، والخطط، والبرامج المتكاملة للعمل المشترك، وإعداد التقارير الدورية عن كل أعمال المجلس، ومتابعة هذه التقارير وإعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري، وكذا التحضير للاجتماعات، وله أيضاً إعداد الجدول الخاص بعمل المجلس الوزاري وجميع الأعمال التي يتألف منها الجهاز الإداري للأمانة العامة[١].

(د) هيئة تسوية المنازعات.

توجد داخل مجلس التعاون الخليجي هيئة تسمى «هيئة تسوية المنازعات» تتبع المجلس الأعلى وترفع تقاريرها وتوصياتها أو فتواها إليه، وتختص بالنظر فيما يحيله المجلس الأعلى إليها من منازعات بين الدول الأعضاء أو خلافات حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسي لمجلس التعاون، وتعتبر هذه الهيئة داخل مجلس التعاون الخليجي هيئة مؤقتة ، ويتم تشكيلها بناء على قرار من المجلس الأعلى فى كل حالة على حدة، وتتكون من عدد لا يقل عن ثلاثة أفراد غير أطراف النزاع[٢].

ثانياً: -أهداف المجلس.

تضمنت المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي الأهداف الأساسية لهذا المجلس، ويعتبر التكامل والترابط بين الدول الأعضاء أحد الأهداف الأساسية لمجلس التعاون المنصوص عليها فى النظام الأساسي[٣]، وهي على النحو التالي:

(١) المادة الرابعة عشر من النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي، وبالنسبة للهيكل التنظيمي الجديد للأمانة العامة، والذي تم اعتماده من قبل المجلس الوزاري فى الخامس والعشرين من نوفمبر ٢٠١٤م، فإن الجهاز الإداري للأمانة العامة يتكون من :

أ- الأمين العام ويتم تعيينه من قبل المجلس الأعلى لفترة ثلاث سنوات فقط ولمدة واحدة قابلة للتجديد.

ب- الأمناء المساعدين للشئون السياسية والمفاوضات، والشئون التشريعية والقانونية، والشئون الاقتصادية والتنموية، والشئون الأمنية، والشئون العسكرية، وعددهم خمسة أعضاء ويتم تعيينهم من قبل المجلس الوزاري بناء على ترشيح من قبل الأمين العام لمدة ثلاث سنوات فقط قابلة للتجديد .

ج- رؤساء القطاعات التخصصية للشئون السياسية، والشئون الاقتصادية، وشئون المفاوضات، وشئون الانسانية والبيئية، وعددهم أربعة أعضاء مرتبطين ارتباطاً مباشراً بالأمناء العامين المساعدين المعنيين، ويتم تعيينهم من قبل المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث فقط قابلة للتجديد.

د- رؤساء البعثات للمكاتب الخارجية وهم خمسة أعضاء، مرتبطين ارتباطاً مباشراً بالأمناء العامين المساعدين المعنيين. ويتم تعيينهم من قبل المجلس الوزاري بناء على ترشيح من قبل الأمين العام ولمدة ثلاث سنوات فقط قابلة للتجديد.

هـ- يتم تعيين مدراء العموم وهم خمسة فى القطاعات التالية، مكتب خاص للأمين العام، التخطيط الاستراتيجي والتميز المؤسسي، التنسيق والمتابعة، المراسم، الإعلام والتواصل الاستراتيجي، الشئون المالية والإدارية، شئون المعلومات. ويكون تعيين هؤلاء الأعضاء من قبل الأمين العام، أنظر موقع المجلس. http://www.gcc-sg.org/ar-sa/AboutGCC/Pages/OrganizationalStructure.aspx

(٢) المادة العاشرة من النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي.

(٣) http://www.kingkhalid.org.sa/Gallery/Text/ViewBooks.aspx

تحقيق التعاون والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء فى جميع المجالات وصولاً إلى وحدتها.

(ب) توثيق الروابط والصلات بين شعوب دولها فى جميع الميادين[١].

(ج) ضرورة وضع أنظمة متماثلة ومتشابهة فى مختلف الميادين: التجارية والمالية والجمارك بما فيها الشئون الاقتصادية.

(د) العمل على تعزيز التقدم العلمي والتقني فى المجلات الصناعية وإقامة مشروعات متنوعة ومشتركة بين دول مجلس التعاون الخليجي، وإنشاء مراكز للبحث العلمي وتشجيع القطاع الخاص[٢].

(هـ) لابد من وضع أنظمة متماثلة فى مختلف المجالات بما فيها:

المجالات الاقتصادية والمالية، المجالات التجارية، والجمارك، والمواصلات، ومجال التعليم والثقافة، والمجالات الاجتماعية والصحية، والمجالات الإعلامية والسياحية، والمجالات التشريعية والإدارية[٣].

(و) تطوير العلاقات بين شعوب دول مجلس التعاون الخليجي.

(ل) إقامة مشروعات مشتركة بين دول المجلس.

(ي) إنشاء عملة موحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي.

وقد قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة اقتراحاً يتضمن وضع اسم لهذه العملة تسمى «بالخليجي» وبذلك تكون أكبر وحدة نقدية ثانية فى العالم مقارنة بالناتج المحلي لمنطقة العملة الأوربية المشتركة، وبما يمكن دول المجلس من أن تصبح من أكثر الاقتصاديات نمواً فى العالم بموجب الطفرة فى السنوات الأخيرة لعائدات النفط والغاز الطبيعي إلى جانب طفرة البناء، والاستثمار بسبب عائدات البترول أيضاً، ناهيك عن الاستثمارات الضخمة لدى دولة الإمارات العربية داخل الدولة

(1) Matteo Legrenzi: The Gulf Cooperation Council in Light of International Relations Theory, op, cit 22.

(٢) انظر: ورشة عمل تدريبية حول الحد من مخاطر وتنفيذ إطار عمل هيوغو، مرجع سابق ص ١.

(3) Sara Ashencaen Crabtree: Ethical implications for research into inclusive education in Arab societies: Reflections on the politicization of the personalized research experience, op. cit p. 149.

وخارجها. وبالرغم من ذلك فقد أعلنت دولة الإمارات العربية الانسحاب من هذا المشروع -الوحدة النقدية- بعد إعلان البنك المركزي للاتحاد النقدي بأنه سيكون فى الرياض وليس فى دولة الإمارات العربية[١].

وفي عام ٢٠٠٦م أعلنت سلطنة عُمان: بأنها لن تستطيع تلبية الموعد المحدد بعد الإعلان عن البنك المركزي للاتحاد النقدي بأنه سيكون فى الرياض[٢].

وبعد إنشاء عملة موحدة من وجهة نظر الباحث هدفا أساسيا ومهمًا للغاية لتبرز أهمية إتمام برامج التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، كما يشكل الاتحاد النقدي فى مشروع التكامل الاقتصادي بين دول المجلس كتلة اقتصادية واحدة على المستوى الدولي الأمر، الذى يترتب عليه تخفيض تكاليف التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، كما سيرفع من مستوى التجارة البينية بين دول مجلس التعاون لتحقيق النمو والتقدم.

(١) أ. أسماء سعد الدين، مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص ٤، ٥.

(٢) انظر: جريدة القدس العربي، السنة الثامنة عشر العدد ٥٤٥٤، الاثنين ١١ ديسمبر ٢٠٠٦م، ص ١٥. وانظر أيضا: أ. أسماء سعد الدين، مجلس التعاون الخليجي، المرجع سابق، ص ٥.

المبحث الثاني
قوات درع الجزيرة المشتركة كأحد أبرز آليات الدفاع المشترك

يمثل مجلس التعاون الخليجي منذ انطلاقه فى – أبوظبي- فى الخامس والعشرين من مايو عام ١٩٨١م تجسيداً لوحدة الهدف والمصير والمصالح المشتركة بين شعوب دول مجلس التعاون الخليجي[١].

كما تعتبر قوات درع الجزيرة انعكاساً حقيقياً لقناعة دول المجلس التي تتطلب بدورها بذل كل جهد يصب فى اتجاه تحقيق أهدافه، وتفرضه ضرورة التكامل فى مواجهة أية تحديات أو تهديدات استراتيجية للأمن والاستقرار فى المنطقة، وفي هذا المجال نحاول تسليط الضوء على تأسيس قوات «درع الجزيرة» وأهدافه لتحقيق الأمن الجماعي، وتأثيره فى تحقيق الترابط والتكامل والتعاضد بين دول مجلس التعاون الخليجي[٢]. وسنتكلم عن قوات درع الجزيرة المشتركة كأحد أبرز آليات الدفاع المشترك من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: تأسيس قوات درع الجزيرة المشتركة.

المطلب الثاني: قوات درع الجزيرة المشتركة والأمن الجماعي.

المطلب الأول
تأسيس قوات درع الجزيرة المشتركة

تم تأسيس قوات درع الجزيرة عام ١٩٨٢م وهي قوة عسكرية مشتركة مهمتها الأساسية حماية جميع الدول الأعضاء فى مجلس التعاون، وردع أي عدوان خارجي يقع علي أية دولة من دوله، وكانت فى بداية الأمر تعرف باسم «قوات درع الجزيرة»[٣].

وفى ديسمبر ٢٠٠٥م انعقد المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي -الدورة السادسة والعشرين- بأبي ظبي وتمت الموافقة على الاقتراح السعودي المقدم بتعديل

(١) د. بدرية عبد الله العوضي: دول مجلس التعاون الخليجي ومستويات العمل الدولية، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت، يناير ١٩٨٥م، ص ٢٩. انظر: د. شفيق المصري، العرب والصراعات والقانون الدولي، شئون الأوسط- العدد: ١٤٥ (لبنان)، ٢٠١١م ص ٨٤. انظر أيضاً: د. حسين السيد حسين، معاهدة السلام المصرية- الاسرائيلية عام ١٩٧٩ وأثرها على دور مصر الاقليمي، مجلة دراسات تاريخية العددان ١١٧ - ١١٨، كانون الثاني- حزيران، ٢٠١٢م، ص ٤٥١.

(٢) جيفري مارتيني، بيكا واسن، داليا داسا كاي، دانيل إيجيل، كورداي أوجليتري، آفاق تعاون بلدان الخليج العربي، نشر هذا البحث بواسطة مؤسسة RAND، سانتا مونيكا، كاليفورنيا، ٢٠١٦م، ص ٣٧. انظر الموقع التالي:
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1400/RR1429/RAND_RR1429z1.arabic.pdf

(3) Florence Gaub: An Arab Army – coming at last? European Union Institute for Security Studies December 2014, p. 1. See: Maisa Mohammed Abdullah Al Jabri: Gulf Security: Peninsula Shield Force and Iran, Third International Security Conference 15 th of March 2017, p. 2.

المسمى من قوات درع الجزيرة إلى «قوات درع الجزيرة المشتركة»، كما تتكون هذه القوات من فرق مشاة آلية بكامل اسنادها وهي (المشاة والمدرعات، والمدفعية، وعناصر الدعم القتالي)، وتتكون هذه القوة من لواء مشاه بقدر خمسة آلاف جندي يتم تشكيلهم من عناصر دول مجلس التعاون الست، وهذه القوة غير قادرة للتصدي لأي عدوان كبير أو واسع النطاق وانما تشكل قيمة استراتيجية محدودة من الناحية الأمنية[١].

وطلبت السعودية في العديد من الاجتماعات إلى زيادة التعاون الداخلي بين الدول الأعضاء بعد العدوان العراقي على الكويت، كما أيدت اقتراح السلطان قابوس بن سعيد «سلطان سلطنة عمان» حينها بزيادة أعداد قوات درع الجزيرة إلى مائة ألف جندي، ولكن بعد هزيمة العراق أخذ هذا المبدأ يتراجع، وهو ما تم بالفعل في ديسمبر ١٩٩٢م بعد أن طالبت السعودية بإنهاء مشروع زيادة درع الجزيرة[٢].

وفي نوفمبر ٢٠٠٦م قُدّم اقتراح سعودي لتوسيع قدرات الدرع وإنشاء نظام مشترك للقيادة والسيطرة، وقد نظر مجلس الدفاع المشترك لدول المجلس في الاقتراح المقدم بهذا التوسيع وكانت قوة درع الجزيرة في ذات الوقت تقدر حوالي ٧٠٠٠ فرد.

كما صرح رئيس جهاز الأمن الوطني الكويتي: «الشيخ أحمد فهد الأحمد الصباح» عام ٢٠٠٧م لصحيفة جلف ديلي نيوز (Gulf Daily News) أن دول المجلس تخطط لإنشاء بديل لقوة درع الجزيرة، وبالرغم من ذلك لم يتم إنشاء البديل حينها، وفي عام ٢٠١٠م تجاوزت القوة ثلاثين ألفاً من العسكريين من ضباط وجنود منهم واحد وعشرون ألف مقاتل[٣].

ودأبت هذه القوات من تاريخ إنشائها على تنفيذ التدريبات والتمارين المشتركة بشكل منتظم مع القوات المسلحة في كل دولة من دول المجلس، كما تم أول تدريب أقيم لهذه القوة في دولة الإمارات عام ١٩٨٣م[٤].

---

(١) د. مصطفى عبد العزيز مرسي، عاصفة الحزم ضرورتها، أهدافها، آفاقها، تداعياتها، مقال منشور على الموقع الالكتروني:
http://www.arabaffairsonline.org/article.php?p=73
See: R. K. Ramazani: The golf cooperation council record and analysis, the university press of Virginia, first published 1988, p. 15

(٢) د. أيمان عبد الكاظم جبار الكريطي، العملة الخليجية الموحدة الفرص والتحديات، مرجع سابق، ص٧٤.

(٣) أ. عبد اللطيف التركي، هل يعيد التاريخ نفسه وتتدخل السعودية عسكريا في اليمن؟، تقرير منشور في ٢٠١٥م، ص٢. انظر الموقع التالي: https://groups.google.com/forum/#!topic/azizkasem2/lxC9WEiZV2c

(٤) النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي، التعاون الأمني، انظر الموقع التالي:
http://www.gcc-sg.org/ar-sa/CooperationAndAchievements/Achievements/SecurityCooperation/Pages/main.aspx

انظر، أكرم محمود قشطة، سياسة مجلس التعاون الخليجي تجاه البرنامج النووي الايراني (٢٠٠٢- ٢٠١٥م)، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة الأزهر- كلية الآداب والعلوم الإنسانية، غزة، ٢٠١٥م، ص ٩٥.

المطلب الثاني
قوات درع الجزيرة المشتركة والأمن الجماعي

بعد أن تأسست قوات درع الجزيرة عام ١٩٨٢م، ورفع قدراتها القتالية عام ٢٠٠٦م، وتعزيزها بقوة تدخل سريع عام ٢٠٠٩م، وتطوير قيادة قوات درع الجزيرة المشتركة لتكون القيادة البرية التابعة للقيادة العسكرية الموحدة لمجلس التعاون، وأن تكون بمسمى «قيادة قوات درع الجزيرة عام ٢٠١٣م[١].

بهدف توفير الأمن الجماعي لدول المجلس من خلال التعامل مع مصادر الخطر المختلفة التي يمكن أن تهدد أية من دوله، أو تنال من سلامتها وأمنها الاجتماعي، بالإضافة إلى سد أي منافذ يمكن أن تستخدمها بعض القوى الخارجية لتهديد الاستقرار في المنطقة الخليجية، فضلاً عن إدراك دول المجلس للتغيرات والمستجدات التي تشهدها المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط، وأهمية التفاعل الإيجابي لهذه التغيرات[٢].

ويعد أمن دول مجلس التعاون كلٌ لا يتجزأ، وأن العمل على ضمان هذا الأمن وحمايته لا يتم إلا من خلال رؤية مشتركة ووقوف جماعي لدول المجلس، وأن أي خطر يلحق أية من دوله سوف يمس مجلس التعاون الخليجي ككل، وليس الدولة التي لحقها الخطر[٣].

وقد زاد الخطر بعد انتشار المد الإيراني الشيعي في العراق خاصة والمنطقة الغربية بعد سقوط العراق، وهذا الانتشار أصبح يمثل ضغوطاً على دول مجلس التعاون أمنياً وسياسياً، وما تبع ذلك من زيادة النفوذ الإيراني، وتهديده لدول الخليج ليس هذا فحسب بل والتدخل في الشأن الداخلي لدول مجلس التعاون الخليجي، وإثارة الأقليات الشيعية في المنطقة العربية، وإثارة الفوضى، وتحريض الشيعة على الاحتجاجات[٤].

---

(1) Maisa Mohammed Abdullah Al-Jabri: Gulf Security: Peninsula Shield Force and Iran, op. cit p. 2.

(٢) أ. عبد المحسن لافي الشمري: مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة، جامعة الشرق الاوسط- رسالة ماجستير- قسم العلوم السياسية- كلية الآداب والعلوم- ٢٠١١، ٢٠١٢م. ص ٤٤. للمزيد انظر: النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي، التعاون الأمني، انظر الموقع التالي:

http://www.gcc-sg.org/ar-sa/CooperationAndAchievements/Achievements/SecurityCooperation/Pages/main.aspx

(٣))انظر: النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي- المنطلقات والأهداف انظر الموقع التالي:

http://www.gcc-sg.org/ar-sa/AboutGCC/Pages/StartingPointsAndGoals.aspx

(٤) اللواء. منصور حسن العتيبي: السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (١٩٧٩- ٢٠٠٠م)، مرجع سابق، ٣٢. أ. عبد المحسن لافي الشمري: مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة، مرجع سابق، ص ٤٤. انظر: أ. أحمد إبراهيم الأنصاري: التحديات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية (٢٠١٠- ٢٠١٦ (رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم ٢٠١٧م، ص ٢٩.

وازداد التدخل الإيراني بقوة في الشأن الخليجي بعد أن تم تسوية الملف النووي الإيراني وذلك من خلال التحريض المباشر والذي يتمثل فيما يلي:

١-التصريحات الرسمية الإيرانية، أعلن المرشد الإيراني على خامنئي في يوليو ٢٠١٥م أن إيران لن تتخلى عن أصدقائها في المنطقة، ولن تتخلى أيضاً عن الشعوب المضطهدة في فلسطين، واليمن، والبحرين ...[١].

٢-التدخل في شأن الدول العربية، أو ما يسمى بالجيوش الموازية التي تدعمها إيران بالمال والسلاح باعتبارها خاضعة لإيران خضوعاً كاملاً، وهذا هو الواقع في اليمن وسنتكلم عنه في موضعه[٢].

٣-التهديد الإيراني المباشر لدول مجلس التعاون، وذلك بتطوير الصواريخ بعيدة المدى والتي بإمكانها قادرة على حمل رؤوس نووية، وذلك بالمخالفة لقرار مجلس الأمن (٢٢٣١) لسنة ٢٠١٥م الذي يحظر عليها القيام بمثل هذه التجارب، وكان من أحدث التهديدات الآنية ما أعلنه الجيش الإيراني في ٤ شعبان ١٤٣٩ه من أن السعودية لن تصمد أمامنا أكثر من ٤٨ ساعة[٣].

٤-قدرة إيران لاستخدام أموالها المجمدة، بعد الاتفاق النووي ورفع العقوبات الاقتصادية عنها يمكن لإيران استخدام هذه الأموال في دعم الميزانية العسكرية، والجماعات الموالية لها في منطقة الخليج العربي، وباقي الدول العربية[٤].

ومما يجب ملاحظته: في الثامن من مايو ٢٠١٨م أعلن الرئيس الأمريكي: «دونالد ترامب» انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الموقع مع إيران مع الرئيس السابق: «باراك أوباما» في ٢٠١٥م، وقد ردت إيران على قرار الانسحاب بأن هذا الإعلان أفقد الولايات المتحدة الأمريكية مصداقيتها أمام المجتمع الدولي، كما أن أعضاء مجلس الشورى الإيراني اعتبروا أن واشنطن نقضت عهودها وفقدت مصداقيتها أمام العالم كله، ولذلك رفضت إيران هذا القرار بأكمله وقالت: ليس من حق الرئيس الأمريكي الانسحاب من هذا الاتفاق، وأن الشعب الإيراني بطبيعته لم يكن قابلاً للاتفاق النووي نفسه، ولكنه قبله ليكون حجة على العالم[٥].

(١) انظر: الوثيقة: S/RES/2231 (2015)

(٢) انظر: ص ٢٣ من هذا البحث.

(٣) اللواء. منصور حسن العتيبي: السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (١٩٧٩ - ٢٠٠٠م)، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م، ص٣٢.

(٤) الوثيقة: S/RES/2231 (2015)

(٥) جريدة الثورة: إيران تتوعد بعد انسحاب دونالد ترامب من الاتفاق النووي، (لبنان) الخميس ١٠ مايو ٢٠١٨م، العدد: ١٩٥٣، ص ٩. انظر: اخبار الساعة: نشرة تحليلية يومية، الأحد ١ يوليو ٢٠١٨ - السنة الخامسة والعشرون - العدد ٦٦٩١، ص ٥. انظر الموقع التالي: file:///C:/Users/Dr%20Hassan/Downloads/Akh_No.6691-2018-07-01.pdf

وقد ظهرت معالم التدخل الإيراني فى المنطقة العربية من عدة وجوه، فمثل:

١- اليمن، أعلنت، جماعة الحوثي (الشيعية الموالية لإيران) عن مقتل الرئيس السابق لليمن «على عبد الله صالح» على يد الحوثيين بعد أن أعلن تقاربه من التحالف العربي والتصدي لحليفه السابق من جماعة الحوثي، وقامت الجماعة بالتوسع وازداد نفوذها وقوتها بعد أن قامت الجماعة بالتحالف مع القبائل، وما قامت به من الاستيلاء على العاصمة اليمنية صنعاء، وتوسعهم العسكري السريع تجاه الجنوب، كل ذلك حدا بالمملكة العربية السعودية إلى قيادة التحالف العربي وقيامها بضربات جوية فى اليمن لإيقاف التوسع الشيعي المدعوم من إيران[١].

٢- سوريا، تدعم السلطات الإيرانية النظام الحاكم فى سوريا، ومن ثم تأجيج حدة الخلافات بينه وبين الجيش السوري الحر المدعوم من قبل المملكة العربية السعودية[٢].

٣- لبنان، تقوم إيران بدور فعال فى التأثير على الشأن الداخلي اللبناني، وهو ما تم إعلانه عن طريق رئيس الوزراء اللبناني -سعد الحريري- عندما أعلن استقالته من الحكومة من العاصمة السعودية التي كان موجودًا فيها حينها، مبررًا ذلك بدور حزب الله اللبناني[٣]، وإيران فى التدخل فى الشأن الداخلي لدولته.

ولا يوجد موقف عربي موحد بشأن التعامل مع إيران، منها من يرى التعاون معها دون تحفظ لموقفها من القضية الفلسطينية، ودعمها للحركات الموجودة بها لمواجهة إسرائيل، ومنها من يرى أنها مصدر يهدد المصالح القومية العربية، وأنه لا حوار معها قبل تعديل سياساتها، وأن التعامل معها على وضعها الراهن يشكل تهديداً للأمن القومي العربي[٤].

---

(١) إيمًا حداد، الاتفاق النووي الإيراني مع السداسية الدولية وأثره فى العلاقات الإيرانية- السعودية، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، عدد ٢٥، ٢٠١٧م، ص٧٥. انظر: د. محمد حسن القاضي، الدور الإيراني فى اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية ٢٠١٧م، ص ٢٠.

(٢) د. فهد الشليمي، الحفاظ على الأمن فى منظومة مجلس التعاون ودور العلماء، مركز بن خلدون للدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، ٢٠١٦م، ص ١٦٢.

(٣) لحزب الله أدوار أخرى يقوم بها مثل:

تصدير مفاهيم الثورة الإيرانية بأشكالها المختلفة الدينية والاجتماعية إلى لبنان فى مقابل تحمل إيران الأعباء المالية وغيرها من التبعات.

السعي بكل الوسائل لزيادة شعبية الحزب من خلال إظهاره بأنه حزب لبناني يعمل على محاربة العدو الإسرائيلي، ولكن فى الأساس يقوم على أسلوب انتهاج الثورة الإيرانية نيابة عن إيران، انظر، على حسين باكير، حزب الله والمشروع الإقليمي الإيراني، العلاقة والدور، مجلة البيان والمركز العربي للدراسات الإنسانية بالقاهرة، التقرير ٤، لسنة ٢٠٠٧م، ص ١٧٢ وما بعدها.

(٤) الشيماء عبد السلام، مستقبل العلاقات العربية- الإيرانية فى ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الحالية، مجلة النهضة، مصر، المجلد ١٠، العدد ٣، ٢٠٠٩م، ٢٨ ص١٤٩، للمزيد انظر، عصام عاشور، بنك الأهداف الإيراني بالمنطقة العربية، شئون عربية، مصر، العدد ١٧٠، ٢٠١٧م، ص١٦٩، ١٧٠.

ولا شك في أن ما حققته دول مجلس التعاون خلال السنوات الماضية من تقدم كبير على المستويات المختلفة وما أصبحت تتميز به من تجارب تنموية مميزة كل ذلك لم يكن ليتحقق إلا في إطار استقرار سياسي واجتماعي، ولذلك فإن الضمانة الأساسية للمحافظة على هذه المنجزات هو تدعيم ركائز الأمن الخليجي الشامل في جميع مجالاته[١].

وكان لمجلس التعاون الخليجي دورٌ بارزٌ في تحقيق التكامل في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، بالإضافة إلى دعمه للأمن والاستقرار في مملكة البحرين ودولة الكويت، كما قدم مجلس التعاون دعماً مفتوحاً لدولة الإمارات العربية المتحدة في نزاعها مع إيران بشأن جزرها الثلاث المحتلة، وهم أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى[٢].

ومن هذا المنطلق ما تم عقده من اجتماعات لقادة مجلس التعاون وعلى المستويات الوزارية والتي أكدت في الكثير منها على موقف دول مجلس التعاون الخليجي إزاء قضية الجزر المحتلة من ناحية، ورؤية دول المجلس لمسألة الأمن الجماعي الخليجي من ناحية أخرى، أهمها:

- الدعم الكامل لدولة الإمارات العربية المتحدة في التعامل مع مشكلتها -الجزر المحتلة- وكيفية التعامل معها ودعوة الجانب الإيراني إلى التجاوب مع الدعوات والحلول الإماراتية لإيجاد حل سلمي وعادل لقضية الجزر المحتلة عام ١٩٧١م عن طريق المفاوضات الثنائية أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية[٣].

- التأكيد على مسألة الأمن الجماعي المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي، باعتبار أن الاعتداء على السيادة والتدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة من دول المجلس يُعدُّ تدخلاً واعتداءً على دول المجلس ككل، وهذا يوحي بأن دول مجلس التعاون الخليجي منظمة إقليمية متماسكة وقادرة على الدفاع عن سيادة أعضائها ومصالحها في مواجهة أي أخطار داخلية أو خارجية[٤].

(١) انظر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية-الأمانة العامة، العدد الرابع، قطاع شئون المعلومات، إدارة الإحصاء، مارس ٢٠١٤م، ص٧.

(٢) النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي، النظام الاقتصادي، انظر الموقع التالي:
http://www.gcc-sg.org/ar-sa/CooperationAndAchievements/Achievements/EconomicCooperation/Pages/main.aspx

(٣) د. محمد أحمد المقداد، تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية العلاقات الإيرانية - العربية، مرجع سابق، ص ٤٦١. انظر: اللواء. منصور حسن العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (١٩٧٩- ٢٠٠٠م)، مرجع سابق، ٣٢.

(٤) د. أشرف سعد العيسوي، دول مجلس التعاون الخليجي والترتيبات الأمنية الجديدة في الشرق الأوسط، مجلة الديمقراطية، بدون عدد، ٢٠١٦م، ص ٣. انظر: اللواء. منصور حسن العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (١٩٧٩- ٢٠٠٠م)، مرجع سابق، ٦٢.

وتعتبر اليمن بمثابة طوق استراتيجي بالنسبة للسعودية وسلطنة عمان لأسباب جيو استراتيجية واضحة، بالإضافة إلى كونها تشرف على مضيق باب المندب وهو ممر مائي فى غاية الأهمية بالنسبة إلى تجارة النفط والتجارة العالمية، وبالتالي فإن سيطرة الحوثيين على اليمن يشكل تهديدًا خطيراً لحرية الملاحة فيه، ويمكن إيران من التوسع بشكل مباشر أو غير مباشر فى تطويق الدول العربية من جهات مختلفة، لذلك كان لابد من إجراء قوي كعامل ردع لإبعاد هذا الاحتمال[١]، من خلال:-

أولاً: قوات درع الجزيرة فى البحرين:

فى الخامس عشر من مارس ٢٠١١م استعانت البحرين بقوات «درع الجزيرة» عقب احتجاجات شعبية واسعة من قبل المعارضة بهدف تأمين المنشآت الحيوية داخل اليمن، تقدر قوات التدخل بما يقرب من الف وسبعمائة شخص، ويعتبر هذا العمل هو أول تطبيق عملي لاتفاقية الدفاع المشترك لقوات درع الجزيرة المنعقدة فى ديسمبر ٢٠١١م والتي يقع مقرها بالمملكة العربية السعودية[٢].

وتعتبر السبب الأساسي فى تطوير المشكلة فى البحرين هي العوامل الإقليمية وخاصة التدخلات الإيرانية فى شئون البحرين، ومن ثم فإنه فى عام ٢٠١١، ٢٠١٢م تم رصد ٤٢ تصريحاً رسمياً ومنشور على وكالات الأنباء الرسمية الإيرانية ينتقد فيه حكومة البحرين منها ٣٦ تصريحاً حول الأوضاع السياسية وثلاثة تخص الأوضاع الأمنية وثلاثة تخص القضايا الإعلامية، ولم يقتصر الأمر -على ذلك- بل اتجهت إيران إلى تغيير اتجاهاتها وسياساتها من تهديداتها غير المباشرة إلى تهديداتها المباشرة، فاتجهت إيران الى اقحام وضم مسألة البحرين ضمن الملف النووي الإيراني[٣].

وفى حقيقة الأمر فإن قوات درع الجزيرة المشتركة لم يكن بوسعها واستطاعتها التصدي لأي عدوان واسع المدى، وإنما هدفها هو اشغال العدو حتى يتم استدعاء قوات كبيرة من الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية للتصدي لهذا العدوان، فعندما تم الهجوم على دولة الكويت خشيت دولة السعودية من الهجوم عليها أيضاً

(١) د. مصطفى عبد العزيز مرسي، عاصفة الحزم... ضرورتها، أهدافها، آفاقها، وتداعياتها، مقال منشور على الموقع الالكتروني، http://www.araboffairsonline.org/article.php?p=73

(٢) د. أيمن الدسوقي، معضلات الأمن الجماعي فى مجلس التعاون الخليجي، مجلة سياسات عربية، العدد ١٠، سبتمبر ٢٠١٤م، ص ٦٢.
See: Maisa Mohammed Abdullah Al Jabri: Gulf Security: Peninsula Shield Force and Iran, op, cit p. 2.

(٣) د. أشرف محمد كشك، تفاعلات الدولة والطائفة والاقليم... نموذج البحرين، مجلة الديمقراطية، العدد ٥٦، أكتوبر ٢٠١٤م، ص ٩٤، ٩٥.

(بالرغم من وجود قوات درع الجزيرة المشتركة) ولم تمر سوى أيام قلائل حتى تم الاستعانة بالولايات المتحدة الأمريكية ودول غربية أخري[١].

ثانياً: -اتفاقية الدفاع المشترك لدول مجلس التعاون.

في الحادي والعشرين من ديسمبر ٢٠٠٠م تم توقيع الاتفاقية الدفاعية العسكرية المشتركة بين دول مجلس التعاون الخليجي، استكمالاً لتشكيل قوات «درع الجزيرة» وزيادة قدراتها، وتكاملاً للدور الذي تقوم به قوات درع الجزيرة، وبموجب هذه الاتفاقية تم إقرار مبدأ الدفاع الجامعي المشترك ضد أي خطر خارجي يهدد دول المجلس، ويهدف إلى تعزيز التعاون العسكري المشترك[٢].

كما أكدت هذه الاتفاقية على ضرورة الدفاع بصورة جماعية ضد أي خطر خارجي، باعتبار أن أي تهديد لأي دولة إنما يهدد دول المجلس ككل، وأن أي اعتداء يقع على أي دولة إنما يعد اعتداء على دول المجلس جميعاً، ومن ثم تم توقيع الاتفاقية على هذا الأساس لتعزيز الخطط الدفاعية الخليجية المشتركة، على نحو يساعد دول المجلس على خلق هيكل للدفاع الجامعي، وعدم الاعتماد على الحماية الخارجية والتخلي عنها بصفة تدريجية[٣].

وللتطبيق العملي الحديث: إن ما تقوم به قوات التحالف في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية والتي تسمى بعاصفة الحزم ما هو إلا تطبيق عملي وواقعي حديث لقوات التحالف المشتركة.

وبدأت العمليات العسكرية استجابة لطلب من رئيس الجمهورية اليمنية «عبد ربه منصور هادي» وذلك بسبب هجوم الحوثيين على العاصمة المؤقتة عدن التي فر إليها الرئيس عبدربه منصور هادي، ومن ثم غادر البلاد إلى السعودية، وتستهدف غارات التحالف الحوثيين والقوات الموالية للرئيس السابق" على عبد الله صالح"

---

(١) د. أيمن الدسوقي، معضلات الأمن الجماعي في مجلس التعاون الخليجي، مجلة سياسات عربية، العدد ١٠، سبتمبر ٢٠١٤م، ص ٦٢.
انظر: أخبار الخليج، قوات «درع الجزيرة» من قوة ردع استراتيجي الى جيش خليجي، العدد ١٢١٠٩، السنة السادسة والثلاثون، الخميس ١٩ مايو ٢٠١١م، ص ١٩، انظر الموقع التالي:
http://media.akhbar-alkhaleej.com/source/12109/pdf/3-MAIN/20.pdf
(2) Christian Koch: The GCC as a Regional Security Organization, 11l2010 KAS INTERNATIONAL REPORTS p. 28.
انظر: د. محمد حسن القاضي، الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي، مرجع سابق، ص ٢٢.
(٣) د. أيمن الدسوقي، معضلات الأمن الجماعي في مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص ٦٢.

الذي تمت الإطاحة به عام ٢٠١١م فى ثورة الشباب اليمنية، ولكنه بعدها تحالف مع الحوثيين.[١]

وفي ٢١ سبتمبر ٢٠١٤ تم اجتياح العاصمة صنعاء من قبل الحوثيين، والاستيلاء على وسائل الإعلام، كما تم طرد الصحفيين والإعلاميين غير الموالين لهم، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل أنه فى يناير ٢٠١٥م اختطف الحوثيون أمين عام الحوار الوطني أحمد عوض بن مبارك (سفير اليمن الحالي فى واشنطن) بعد أن رفض الحوثيون نتائج الحوار الوطني قبل إسقاط «صنعاء» بالرغم من أن ممثلي جماعة الحوثيين وقعوا على مسودة الدستور[٢].

وفي الحادي والعشرين من أبريل ٢٠١٥م، أعلنت السعودية أنها حققت أهدافها بتدمير الأسلحة الثقيلة والصواريخ الباليستية التي تشكل تهديداً لأمن السعودية والدول المجاورة الأخرى، وبذلك تنهي عملية عاصفة الحزم، ولكن فى الحقيقة وعلى غير المتوقع لدى دول المجلس لم يكن الأمر كذلك ولم تتمكن دول التحالف حينها من تدمير قوة المتمردين الحوثيين أو على الأقل وقف تقدم الحوثيين نحو المحافظات الجنوبية لليمن، أو منعهم من شن هجمات على الحدود اليمنية السعودية، والتي حينها كان الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي موجوداً فى السعودية، وبعدها أعلنت السعودية التحرك نحو استئناف العملية السياسية، وتيسير إجلاء الرعايا الأجانب، وتكثيف المساعدات والإغاثة الطبية للمتضررين، وإعطاء المجال للجهود الدولية لتقديم المساعدات الإنسانية فى عملية يطلق عليها (عملية إعادة الأمل (وبالرغم من ذلك فإن قوات التحالف ستبذل كل ما فى وسعها فى حماية المدنيين ووقف تحركات الحوثيين، وقد استمرت الضربات الجوية للحوثيين و استمر أيضاً الحصار البحري، كما قامت قوات التحالف بقصف مطار صنعاء الدولي مما أدى إلى تدمير المدرج الرئيسي للمطار[٣].

وفى الرابع عشر من يوليو ٢٠١٥م بدأت قوات التحالف بعملية برية فى عدن أطلق عليها اسم «عملية السهم الذهبي»، وتمت هذه العملية بالمشاركة مع قوات يمنية تم تدريبها فى السعودية على أعمال القتال الميداني، وكانت بتغطية بحرية وجوية

(١) د. محمد حسن القاضي، الدور الإيراني فى اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي، مرجع سابق، ص ٢٢.
(٢) أ. أحمد التلاوي، تداعيات الأزمة اليمنية على النظام السعودي، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، تقرير ٢٠ أغسطس ٢٠١٦م، ص ١١.
(٣) أ. رياض قهوجي، تعزيز الردع ضد إيران يستوجب الاحتفاظ بالتفوق الجوي وتطوير الدفاع الصاروخي الشامل، مجلة الأمن والدفاع العربي، سبتمبر ٢٠١٦م، السنة الأولى، العدد الرابع، ص ٤.

من قوات التحالف، وقد جاءت قوات التحالف عن طريق البحر مدعومة بمئات العربات المدرعة والدبابات، واستطاعت إخراج الحوثيين من عدن وأجزاء كبيرة من المحافظات الجنوبية (لحج-والضالع-وشبوة-وأبين) ولم تتوقف تلك القوات إلا عند حدود محافظة تعز ومحافظة البيضاء، وجاءت قوات أخرى قادمة من السعودية في شمال اليمن، وتم استعادة أجزاء واسعة من محافظتي مأرب والجوف[1].

المبحث الثالث

التحديات الراهنة التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي تحديات أمنية غير مسبوقة تهدد الاستقرار والأمن القومي، وبالرغم من وجود تلك التهديدات الإقليمية فقد أصبحت الآن أكثر خطورة، وهذا ما يكون له تأثيره الواضح ليس فقط من الناحية الأمنية بل على الاقتصاد أيضاً، حيث إن كافة المؤشرات تشير إلى المزيد من تدني الأوضاع الاقتصادية والتشرذم السياسي بعكس ما كان متوقعا[2].

وبالرغم من ارتباط الدول الكبرى بمصالح حيوية في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، فإن هناك ثمة تغيير تشهده سياسات تلك الدول، سواء من ناحية وجود اهتمامات أخرى بجانب منطقة الشرق الأوسط ومنها آسيا أو من حيث عدم التدخل في كل الأزمات بشكل تلقائي، بالإضافة الى تحسين العلاقة بين إيران والدول الغربية من خلال التوصل لتسوية الملف النووي الايراني[3].

وفي ضوء ذلك نتناول في هذا المبحث التحديات الاقتصادية والعسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي، ثم التواجد الإيراني في المنطقة والتهديدات الآنية والمستقبلية من خلال تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: التحديات الاقتصادية والعسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الثاني: التواجد الإيراني في المنطقة والتهديدات الآنية والمستقبلية.

(1) Shaul Shay: the houthi martitime threats in the red sea basin, Research Institute for European and American Studies (RIEAS) 28 July 2017, p. 1.

(٢) - د. حشوف ياسين، إشكالية الأمن في منطقة الخليج بين السياسات الإقليمية والاستراتيجيات السياسية، رسالة دكتوراه (غير منشورة) جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٦، ٢٠١٧م، ص٦٧. انظر: د. أشرف محمد كشك، مقترح تشكيل قوة عربية مشتركة للتدخل في الازمات: الفرص والتحديات، مرجع سابق، ص ١٦.

(٣) د. محمد حمدان المصالحة، التعاون الإقليمي الدولي، دراسة في العلاقة بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي، مجلة المنارة للبحوث والدراسات – الأردن، المجلد ١٥، العدد ٣، ٢٠٠٩م، ص ٢٢. انظر أيضاً د. أشرف محمد كشك، مقترح تشكيل قوة عربية مشتركة للتدخل في الازمات: الفرص والتحديات، مرجع سابق، ص١٦.

المطلب الأول

التحديات الاقتصادية والعسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي

أولاً: - التحديات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي:

تم إعداد مشروع التكامل الاقتصادي لدول المجلس بالتزامن مع بداية تأسيسه، ففي عام ١٩٨١م بمدينة الرياض وقع قادة دول المجلس على اتفاقية اقتصادية موحدة تعبر عن إطار شامل ومحدد ضمن برنامج زمني للتكامل الاقتصادي(١).

ويعد الاقتصاد محورًا رئيسًا لنهضة دول مجلس التعاون الخليجي التي قطعت شوطا كبيراً فى التنمية الأمر الذى جعلها السوق الاقتصادية فى الشرق الأوسط، وبالرغم من ذلك فقد وجدت تأثيرات اقتصادية حالية ومرتقبة على منطقة الخليج على المدى البعيد لاسيما فيما يتعلق بتأثر انخفاض أسعار النفط، حتى وإن كانت هذه المعضلة لا تمثل مشكلة حالية على المدى القريب نظراً للاحتياطيات المالية الضخمة لدول المجلس، وبسبب ارتفاع أسعار النفط فى السنوات الأخيرة يجب طرح رؤى متكاملة متخصصة تناقش واقع مستقبل الاقتصاد الخليجي وتحدد التحديات والمخاطر بدقة، كي تتطرق إلى تعظيم الفوائد من هذه الفرص المتاحة، والاستفادة من المزايا النسبية لكل دولة، وتجاوز أي تحديات قد تواجه استكمال خطط التنمية، وإقامة المشروعات الكبرى التي جميعها تصب فى خدمة المواطن الخليجي(٢).

كما توجد عدة عوامل عديدة تهدد النظام الإقليمي الخليجي وأمنه الاستراتيجي تشمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأيديولوجية ، والتي بدورها هي نتاج الصراعات على الحدود والأقاليم، بالإضافة إلى الانعكاسات السالبة للتبعية الاقتصادية لدول مجلس التعاون لاقتصاديات الدول الغربية(٣).

---

(1) Omar Al Hassan: The GCC's Formation: The Official Version, AlJazeera Center for Studies, 31 March 2014, 36.

(٢) د. عبدالله بن الخب: اختبار التكامل المتزامن بين البورصات الخليجية ، دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات البائل لدول GCC خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٤م رسالة دكتوراه (غير منشورة) جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠١٦، ٢٠١٧م، ص ١١٣.

د. عبد العزيز عثمان بن صقر، الاقتصاد الخليجي، التحديات والحلول، مقال فى مجلة آراء حول الخليج، العدد ١٠١ أبريل ٢٠١٨م، بدون رقم صفحة.

(٣) د. بهاء عبد الواحد فضل المولى حامد، مهددات الأمن الاستراتيجي للنظام الإقليمي الخليجي- جامعة الخرطوم- كلية الدراسات العليا (رسالة دكتوراه) ٢٠٠٨م، ص ٥. وانظر أيضاً، د. أيمن الدسوقي، معضلات الأمن الجماعي فى مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص ٥٨.

وهو ما سعت إلى تفاديه دول المجلس بإعلانها إنشاء مجلس دول التعاون الخليجي عام ١٩٨١م في خطوة استراتيجية تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني بين دول المجلس، من خلال الاتفاقية الاقتصادية الموحدة والتي من خلالها يتم رسم طريق التكامل الاقتصادي وتحديد آليات عمله، ثم بعد ذلك تم إنشاء المنطقة التجارية الحرة والاتحاد الجمركي وانتهاء بالعملة الموحدة، وقد واجهت دول المجلس وما تزال تواجه جملة من التحديات أهمها: ضعف بنية المواصلات بين هذه الدول والمساهمة الضعيفة للقطاع الخاص في الدخل القومي، وكذلك ضعف الأداء الاقتصادي لبعض دول مجلس التعاون الخليجي[1].

وفي منتصف القرن العشرين وجدت ظاهرة في العلاقات الاقتصادية الجديدة تقوم على تحرير التجارة الدولية من القيود والعوائق، فبعد الحرب العالمية الثانية ظهرت عدد من المنظمات الدولية هدفها تنمية التجارة الدولية وتحريرها من القيود عن طريق التدرج في تخفيض الجمارك والإجراءات الأخرى التمييزية منها: منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي[2].

وبسبب الحروب الدائرة والصراعات الداخلية والخارجية والعالم العربي يقبع في صراعات وتحديات أثرت بدورها بشكل كبير على الموارد الاقتصادية في منطقة الخليج ، كما ظهرت بوادر تلك الأزمات على دول مجلس التعاون الخليجي مؤخراً، الأمر الذي أثر على العديد من هذه الدول بسبب انخفاض أسعار البترول والذي يعتبر المورد الرئيس لها، وفي الفترة الأخيرة وبالتحديد بحلول العام ٢٠١٧م ازداد تلك التحديات في المؤشرات الاقتصادية بصورة غير عادية[3].

وتكمن أكبر التحديات أمام دول المجلس في كيفية الانتقال من اقتصاد تقليدي يعتمد على النفط كمصدر رئيس إلى اقتصاد يعتمد على منظومة تسودها مؤشرات الاقتصاد المعرفي ومن هذه التحديات، تنوع مصادر الدخل لدول المجلس، وتحديث

(1) Faisal Ahmed1 and Anju Kohli: India-GCC Relation: Geo-Economics and Trade Intensity Analysis, op, cit. p. 116.

(2) Shah Saeed Hassan Chowdhury, M. Arifur Rahman, M. Shibley Sadique: Behaviour of Stock Return Autocorrelation in the GCC Stock Markets, Global Business Review, 16 (5) 2015, p. 737.

وانظر: أ. خالد محمد خليل منزلاوي، التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي (أهميتها وتطورها والعناصر المؤثرة عليها) جامعة الملك عبد العزيز- كلية الاقتصاد والإدارة- قسم الاقتصاد- رسالة ماجستير ٢٠١٤م ص ١٣.

(٢) انظر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دول مجلس التعاون الخليجي، السياسة والاقتصاد في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية . المؤتمر السنوي الثالث لمركز الابحاث العربية ورقة مرجعية بدون سنة نشر ص ٥. وأيضاً الرابط.
https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_04C0116E. pdf

قواعد الإنتاج ، وإعادة هيكلة مختلف القطاعات الاقتصادية، الأمر الذى يترتب عليه إعداد جيد للموارد البشرية إلى جانب وضع شروط سليمة لاستقطاب عمالة وافدة تتناسب مع متطلبات المرحلة الراهنة .أهمها[١]:-

١ - تحديات أزمة أسعار النفط.

استطاعت دول مجلس التعاون الخليجي فى بداية الستينيات من القرن الماضي أن تحقق تحولاً اقتصادياً كبيراً خلال الثلاثين سنة الماضية، فتحولت من دول على هامش خريطة الاقتصاد العالمية إلى إحدى التكتلات التجارية والأسواق المالية الدولية ، بعدما بدأت دول الخليج تصدر النفط ضمن منظومة تسمى بـ (Petrodollar System) والذي بموجبه تحولت هذه الدول من دول فقيرة إلى دول غنية تدفقت عليها الشركات العالمية من كل حدب وصوب ، وتحولت هذه المنطقة إلى منطقة تبادل تجاري وسوق استثماري عالمي كبير، وتعتبر صادرات النفط العمود الفقري لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تشكل صادرات النفط ما يقرب من ٩٠٪ من مجموع صادرات كل من قطر والكويت و ٨٥٪ من صادرات السعودية[٢].

ويقوم الهيكل الاقتصادي لدول التعاون الخليجي على قطاع أساسي يتمثل فى قطاع النفط ومشتقاته لتلبية احتياجات السكان الذى يتطلب استيراد معظم أو جميع احتياجاته من الخارج، بخلاف دول الاتحاد الأوربي التي تتمتع ليس فقط بتنوع الإنتاج والاكتفاء الذاتي لها بل لتغطية وتلبية طلبات دول مجلس التعاون، والعمل بكفاءة عالية فى تلبية احتياجات الأسواق الخارجة ، وبالرغم من ذلك تحتاج هذه الدول إلى المواد الخام وخاصة من دول الخليج[٣].

وقد شكلت أزمات أسعار النفط تحدياً كبيراً لهذه لدول المجلس ، وسببت اضطرابات لمعدلات النمو فيه، فبعد الفترة الذهبية لأسعار النفط والتي بدأت من ٢٠١١-٢٠١٤م وظل سعر البرميل يتراوح ما بين ١٠٠-١١٠ دولارًا ظهرت أزمة تدهور أسعار النفط من

(١) د. حسين الطلافحه، د. محمد باطويح ، ورقة مقدمة إلى ورشة العمل حول "الاقتصاد المعرفي" الدوحة ١٠- ١١ أكتوبر٢٠١٢م، ص١٤. انظر الموقع التالي:
https://www.mdps.gov.qa/en/media/events/Documents/API.pdf

(٢) د. خالد راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي فى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة دراسات، قطر، أغسطس ٢٠١٥م، ص ٩، ١٠، ١١.

(٣) د. وديع أحمد فاضل كابلي، نمط العلاقات التجارية بين التحاد الأوربي ومجلس التعاون الخليجي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد والإدارة (السعودية) المجلد ٥، العدد ١، ٢٠٠١م، ص ٣٨.

See: Noura Abdel Maksoud Eissa: the analysis of eu-SCC potential free trade area agreement throughout-GCC actual steps (1995-2012) World Review of Political Economy Vol. 5 No. 3 Fall 2014, pp. 331- 358, p. 331.

جديد في هذه الدول وبالتحديد في أشهر صيف ٢٠١٤م حيث انخفض سعر البرميل إلى ٢٠ دولارًا تقريباً الأمر الذي ترتب عليه عجز في ميزانيات هذه الدول، فقد أشارت أحدث تقارير صندوق النقد الدولي أن معدل النمو لاقتصاديات هذه الدول انخفض إلى ٣,٤٪ عام ٢٠١٥م و ٣,٢٪ عام ٢٠١٦م[١].

٢ - ضعف الإنتاج في دول مجلس التعاون (عدا الصناعات البتروكيماوية).

يعد ضعف الإنتاج سبباً أساسياً لإقبال الدول الأجنبية للاستثمار داخل دول المجلس، فعلى سبيل المثال تقدر الاستثمارات اليابانية التراكمية بملايين الدولارات، على عكس الاستثمارات الخليجية في اليابان تكاد تكون معدومة، بينما تكون معظم استثمارات اليابان في دول الخليج هي استكشاف وإنتاج البترول وهذه الاستثمارات يتم أغلبها مع مؤسسات حكومية وليس مع القطاع الخاص[٢].

٣ - عجز المؤسسات التعليمية لدول المجلس وعدم انسجامها مع متطلبات سوق العمل.

تعتبر من أهم العوامل التي ساعدت في عدم توافق مخرجات التعليم هو التعليم النظري باعتباره أقل المخرجات اتفاقاً مع متطلبات سوق العمل، ويرى مسئولو التوظيف بالقطاع الخاص أن عدم توزيع الطلاب بين التخصصات حسب متطلبات سوق العمل، وكذا عدم إشراك القطاع الخاص في سياسات القبول، بالإضافة إلى عدم تطوير المناهج كل ذلك أدى إلى عدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل[٣].

أما بالنسبة لتقييم دور المؤسسات فقد أثبتت النتائج التي أجريت في قطاع التخطيط الاستراتيجي في الجامعات الخليجية حيث جاءت درجة متطلباتها مع سوق العمل متدنية على عكس ما تم إجراؤه من نتائج في جامعات قطاع غزة فإن النتائج لم تكن متدنية بهذا الشكل[٤].

٤ - قلة الإنفاق على البحث والتطوير لدى دول مجلس التعاون.

(١) د. حسين الطلافحه، د. محمد باطويح، ورقة مقدمة إلى ورشة العمل حول "الاقتصاد المعرفي" مرجع سابق، ص ١٤، ١٥.

(٢) انظر: منظمة الخليج للاستشارات الصناعية: فرص الاستثمار الصناعي المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي واليابان، مرجع سابق، ص ٦٨.

(٣) د. منير بن مطني العتيبي، تحليل ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي، بدون سنة نشر، ص ١٠، ١١. بحث منشور على الموقع التالي:
https://ncys.ksu.edu.sa/sites/ncys.ksu.edu.sa/files/Skills%2018_5.pdf

(٤) د. محمد عوض، الخريجون وسوق العمل، وزارة الخارجية والتخطيط فبراير ٢٠١٢م، ص ٢٥. انظر الموقع التالي:
http://www.mop.ps/ar/upload_file/2984576857463748.pdf

تعتبر نسبة الإنفاق على البحث العلمي فى الدول العربية ضعيفة، لأنها تعتمد على الحكومات فقط، أما القطاع الخاص فيأتي دوره ثانوياً، ولم يقتصر الأمر على ذلك فقط بل يعتبر عدد الباحثين فى الجامعات والمراكز البحثية المستقلة ضعيفًا أيضاً، وهذا يعد من أهم التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية بصفة عامة[١].

وهناك مجموعة تحديات أخري أصبح مجلس التعاون عاجزاً عن حلها وهي:

- الخروج الأمريكي العسكري نهائيا من العراق.

يعد هذا الوجود العسكري الأمريكي فى دول مجلس التعاون الخليجي درعا قوياً يحمى البوابة الشرقية العربية أمام إيران، والأن أصبح قرار الانسحاب يهدد دول مجلس التعاون الخليجي.

- التقارب بين أمريكا وإيران بخصوص ملفها النووي.

بعدما أعلن الرئيس الأمريكي السابق- باراك أوباما- أن من حق إيران امتلاك برنامج نووي سلمي وأن الخيار أمامه هو الحوار مع إيران وليس الحرب معها ...[٢]، وهو ما يخالف وجهة نظر الكونجرس الأمريكي الذي أبدى عدم رضاه عنه، حيث دارت محادثات وجدل فى هذا الشأن.

وقد أعلن الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» الانسحاب من هذا الاتفاق لعدة أسباب منها: أن امتلاك إيران لمثل هذه الأسلحة يمثل تهديداً قوياً للولايات المتحدة، ومن ثم لا يجوز لها امتلاك هذا السلاح الخطر، كما يمثل ذلك تهديداً للمنطقة بأثرها، ويصب هذا الانسحاب من وجهة نظر الباحث فى مصلحة إسرائيل فى المقام الأول وليس لخشية الولايات المتحدة من امتلاك إيران لهذا السلاح.

- التحدي القطري لدول مجلس التعاون الخليجي.

تم توجيه الاتهام إلى قطر باعتبارها -من وجهة نظر دول مجلس التعاون الخليجي- دولة داعمة للإرهاب ، ولذلك تم تعليق عضوية هذه الدولة ، كما تم

(١) نوزاد عبد الرحمن الهيتي، حسيب عبد هلا الشمري ، البحث العلمي والتطوير فى العالم العربي الواقع الراهن والتحديات، مجلة المثنى للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (٧) العدد (٢) ٢٠١٧، ص ٦٩.

(٢) د. محمد السعيد إدريس، أربعة تحديات تواجه مجلس التعاون الخليجي، مقال منشور فى جريدة الاهرام مارس ٢٠١٤م السنة ١٢٨، العدد ٤٦٤٨٨.

إغلاق قناة الجزيرة بالإضافة إلى فرض عقوبات أخرى على هذه الدولة باعتبارها دولة لم تكن متضامنة مع دول مجلس التعاون الخليجي[١].

- عجز مجلس التعاون الخليجي عن تطوير وتفعيل أدائه.

وذلك بتحويله من مجرد إطار تشاوري إلى إطار اتحادي، بناء على اقتراح جاء على لسان العاهل السعودي «الملك عبد الله بن عبد العزيز» في القمة الخليجية بالرياض في ديسمبر ٢٠١١م ضمن محاولات سعودية حثيثة لمواجهة تداعيات سلبية يمكن أن تكون محتملة ، وذلك طبقاً لما عُرف بـ « الموجات الثورية العربية » ولكن كان لدولة عمان دور معارض تماما لهذا الاقتراح بل والأهم من ذلك أنها هددت بالانسحاب من دول المجلس، لذلك تم إرجاء هذا الاقتراح في ديسمبر ٢٠١٣م الى أجل غير مسمى[٢].

- حرب اليمن.

تمثل تحديا اقتصاديا بالغ الأثر على مجال الاستثمار لهذه الدول ويستنزف أموالها ومواردها، حيث تقدر نفقات الأسلحة المستخدمة في هذه الحرب بمئات الملايين من الدولارات والتي بدورها تؤثر بشكل سلبي على الاقتصاديات الخليجية[٣].

وقد وجدت في السنوات الأخيرة ظاهرة جديدة تقوم على أسس إقليمية هدفها تحرير التجارة الدولية، وساد اتجاه قوي نحو التكامل الاقتصادي بهدف توسع دائرة تجارتها الخارجية وزيادة التعاون الاقتصادي بين دول المجلس[٤].

وهذا الاتجاه يهدف الى النمو والتقدم في المجال الاقتصادي، ولم يفرق هذا الاتجاه بين البلاد النامية والبلاد المتقدمة[٥].

---

(١) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: مجلس التعاون بعد قمة الكويت، ديسمبر ٢٠١٧م ص ١. انظر الموقع التالي:
https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/GCC_After_the_Kuwait_Summit.pdf

(٢) د. محمد السعيد إدريس، أربعة تحديات تواجه مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، بدون رقم صفحة.

(٣) مقال منشور بعنوان: أهم التحديات التي تواجهها اليمن، توصيات عملية وطارئة، انظر الموقع التالي:
http://sanaacenter.org/publications/main-publications/4382

(٤) ولم يقتصر الأمر على ذلك بل وجد العديد من الشركات الهندسية اليابانية التي تنفذ عقود التصميم لإنشاء العديد من الوحدات الصناعية لدول مجلس التعاون الخليجي، وبصفة خاصة الصناعات البتروكيميائية وقدرت قيمة هذه العقود بأكثر من ثلاثة بلايين دولار أمريكي عام ١٩٩٦م، انظر: منظمة الخليج للاستشارات الصناعية: فرص الاستثمار الصناعي المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي واليابان، مرجع سابق، ص ٦٨.
see: Sajitha beevi karayil: Does Migration Matter in Trade? A Study of India's Exports to the GCC Countries, South Asia Economic Journal 8:1 (2007): 1–20, p. 2, 3.

(٥) توجد علاقات متطورة بين الهند (بالرغم من إلهند تعد من الدول النامية) ومنطقة الخليج من الناحية الحضارية والسياسية والاقتصادية والثقافية، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل تجاوزت ذلك بكثير الى أن وصل إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع دول مجلس التعاون الخليجي.
See: Kumaraswamy, P.R. (Ed.): India's Relations with the Region (New Delhi: SAGE Publications India Pvt. Ltd, 2014)., p. 364, 365. See: .K. Pasha: New Directions in India's Role in West Asia and the Gulf, international Studies, 47(2–4) 333–345, 2010, p. 333.
انظر: كدير ا بثيا غوداء العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي «فرصة استراتيجية لدلهي، دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة، رقم ١٨، فبراير ٢٠١٧، ص ١٤.

لذلك نجد عدداً من التجمعات الاقتصادية الإقليمية تسعى إلى إلغاء الحواجز الجمركية فى حدود مع الإبقاء عليها بالنسبة للعالم الخارجي[١].

بينما ساد اتجاه آخر مماثل للاقتصاد الإقليمي يضم عدة تجمعات اقتصادية إقليمية فى أمريكا اللاتينية أنشئت بمقتضى معاهدة «سيفر» ١٩٦٠م وتضم كلا من الأرجنتين، وشيلي، والأكوادور، وكولومبيا، وباراجواي، وأرجواي، وبيرو والمكسيك، والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى وانضمت حديثاً منطقة التجارة الحرة التابعة للأسيان (افتا) عام ١٩٩٣م للتخلص من الحواجز الجمركية[٢].

ومنذ عام ٢٠٠١م شكلت اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي سوقًا مشتركة، واتحادًا جمركيًا ربما كان أعظم إنجازًا لمجلس التعاون الخليجي حتى تاريخه الأمر الذي ترتب عليه تنشيط حركة التجارة[٣]، عن طريق الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة، لكل هذه العوامل كان لها تأثير إيجابي على التجارة المتبادلة فيما بينهم[٤].

وفى ديسمبر ٢٠٠١م أصدرت دول مجلس التعاون نسخة حديثة من الاتفاقية الاقتصادية المشتركة، والتي تم اقرارها فى قمة مسقط، وركزت هذه الاتفاقية على بنود متطورة لتواكب المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية، وتعمل على تعزيز العمل الخليجي المشترك الخاص بإنشاء الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة والاتحاد النقدي، وتمثل هذه البنود خطوات مهمة فى مسيرة التعاون لتحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي بشكل تام وكامل[٥].

وقد صدر تقرير المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا-ربيع ٢٠١٦م- والذى يتوقع فيه انخفاض النمو فى دول مجلس التعاون الخليجي إلى ٢,٢

(١) مثل قيام اتحاد دول البنلوكس (Benelux) عام ١٩٤٤م بين كل من بلجيكا وهولندا ولوكسمبرج وجماعة الفحم والصلب الاوربية عام ١٩٥٢م والتي أقيمت بين بلجيكا، وهولندا، ولوكسمبرج، وفرنسا، وألمانيا، وايطاليا، والسوق الأوربية المشتركة، وحديثاً اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (نافتا) عام ١٩٩٤م، بين كل من الولايات المتحدة الامريكية، والمكسيك، وكندا. انظر: أ. خالد محمد خليل منزلاوي، التجارة البينية للدول مجلس التعاون الخليجي (أهميتها وتطورها والعناصر المؤثرة عليها) جامعة الملك عبد العزيز- كلية الاقتصاد والإدارة- قسم الاقتصاد- رسالة ماجستير ٢٠١٤م، ص ١٢، ١٤.

(٢) أ. خالد محمد خليل منزلاوي، التجارة البينية للدول مجلس التعاون الخليجي (أهميتها وتطورها والعناصر المؤثرة عليها) مرجع سابق، ص ١٣، ١٤.

(٣) وفى عام ٢٠١٢م بلغ حجم التبادل التجاري (بالنسبة للتجارة غير النفطية) بين اليابان، والإمارات العربية خلال تسعة أشهر من بداية هذا العام ٧١٦ مليون دولار، وقد وبلغ حجم الصادرات غير النفطية ما نسبته ٢,٣ ٪، بينما شكلت الواردات نسبة ١,٤٠٪ بنسبة نمو مقارنة بالأشهر التسعة الاولى من عام ٢٠١١م، وبلغت نسبة إعادة التصدير ٤٪. انظر: يوسف ذياب، الاقتصاد الياباني و التجارة الخارجية غير النفطية بين الإمارات واليابان، ادارة التحليل والمعلومات التجارية، قطاع شئون التجارة الخارجية، الامارات العربية المتحدة، دراسة تحليلية، العدد (٢) ص ١٦.

(٤) Subhadra Ganguli, Economic diversification and intra-GCC merchandise trade: An empirical analysis during ١٩٩٥-٢٠١٥, op. cit., p. ٣٧.

(٥) د. أيمان عبد الكاظم جبار الكربطي، العملة الخليجية الموحدة الفرص والتحديات، مرجع سابق، ص ٧٤.

٪ مقابل ٣,١ ٪ عام ٢٠١٥م، بالإضافة إلى تراجع النمو في دول مجلس التعاون إلى النصف منذ عام ٢٠١٤م وهذا يعني أن النمو قد يرتفع أو ينخفض بسبب النفط[١].

وقد عقدت عدة جلسات في مجال قطاع الصناعات القائمة تناولت الجلسة الأولى منها آفاق التعاون في مجال قطاع الطاقة والمصانع والترحيلات الصناعية المستقبلية الجديدة، و كذا اتفاقية التجارة الحرة والاقتصاد المبنى على المعرفة، كما تناولت التحديات الحقيقية للاستثمار الصناعي الخارجي للنهوض بهذه الصناعة، بينما تناولت الجلسة الثانية العلاقة بين دول مجلس التعاون وكوريا بخصوص الصناعات المستقبلية الجديدة والتي تتمثل في تكنولوجيا المعلومات والاهتمام بالصحة وغيرها، كما تم التركيز على قطاع الصناعات التكنولوجية في دول المجلس، وقد وضع في الاعتبار موقف كوريا ونهضتها من خلال الانتقال من الصناعات التقليدية إلى الصناعات الحديثة القائمة على المعرفة، ثم الاقتصاد الإبداعي المتطور[٢].

وقد حققت دول مجلس التعاون الخليجي إنجازات متعددة في إطار سعيها لتعميق ومكانة علاقاتها الاقتصادية وذلك في خطواتها الحثيثة نحو التكامل الاقتصادي، وقد كان للاتفاقية الاقتصادية الحديثة أثرها البارز على الساحة الاقتصادية الخليجية حيث حرصت هذه الاتفاقية على السير قدما في العمل الاقتصادي المشترك الذى كان من أهم انجازاته إنشاء الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة، كما تسعى منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك) للنهوض بالقطاع الصناعي وتحقيق التنمية الاقتصادية لتلبية دعوات قادة مجلس التعاون الخليجي للعمل على خلق أرضية مناسبة للتكامل الاقتصادي، كما تقوم هذه المنظمة بتشكيل السياسات الصناعية النوعية العامة في منطقة الخليجية وذلك من خلال تقديم التوصيات[٣].

---

(١) انظر: تقرير المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، بعنوان: الأفاق الاقتصادية - ربيع ٢٠١٦م، انظر الموقع التالي:

http://www.albankaldawli.org/ar/country/gcc/publication/economic-outlook-spring-2016

(٢) انظر: هيئة التحرير: (جويك)، حكومة المنطقة قدمت حوافز لتعزيز الشراكة الكورية الخليجية، خلال الندوة الدولية للتنوع الصناعي بين دول المجلس وكوريا (قطر) العدد ١٠٧، ٢٠١٣م، ص ١٩.

See: Adboulaye Kaba and Raed Said: Bridging the digital divide through ICT: A comparative study of countries of the Gulf Cooperation Council, ASEAN and other Arab countries Information Development, 2014, Vol. 30(4) 358– 365, The Author(s) 2013, p. 359.

(٣) عبد العزيز بن حمد العقيل، انسجاما مع توجيهات قادة المجلس لتحقيق التكامل الصناعي الخليجي، عدد ١١١ (قطر) ٢٠١٤م، ص ٥.

وقد وجدت عدة محاولات للتكامل الاقتصادي العربي والتي يمكن إرجاعها إلى تاريخ نشأة جامعة الدول العربية، الأمر الذى دفع العديد من الدول العربية إلى محاولة اكتشاف مقوماتها الاقتصادية الهائلة، وإمكانية استغلالها على أساس اقتصاد إقليمي مستقل وقائم بذاته، وتعتبر الدول العربية من أوائل الدول فى التجمعات الإقليمية والتي حاولت تحقيق تكامل اقتصادي فيما بينها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى الآن[١].

وتقوم «منظمة الخليج للاستشارات الصناعية» (جويك) بالتنسيق الصناعي بين دول مجلس التعاون الخليجي، كما تعمل على تحقيق التعاون من خلال جمع ونشر المعلومات التي تخص مشروعات وسياسات التنمية الصناعية، وتقديم المقترحات والتوجيهات الخاصة بإقامة مشروعات صناعية مشتركة بين دول المجلس، كما تعمل على تطوير التعاون الفني والاقتصادي بين الشركات الموجودة على أرض الواقع أو التي تقام، ولها دور آخر يتمثل فى تحضير وتقديم المشروعات الصناعية وإعداد البيانات والدراسات المتعلقة بالصناعات[٢].

وبعد انعقاد مؤتمر الصناعيين الرابع عشر (الصادرات الصناعية-الفرص والتحديات) ما هو إلا تكملة وترجمة للدور الأساسي للمنظمة ويتوقع لهذا المؤتمر خلق نتائج تشكل محور للخطط المستقبلية لمجلس التعاون، وقد عقدت هذه المنظمة (جويك) ثلاث عشرة دورة من دورات مؤتمر الصناعيين بهدف تطوير مستقبل الصناعة ودعم الصادرات الصناعية الخليجية لكي تكون قادرة على المنافسة عالميا، كما عقدت العديد من الاجتماعات لعمل عدة مشاريع تكون محتملة فى المستقبل، والتنسيق فى مجالات التجارة والاقتصاد والأبحاث فى المنطقة، كما تم عقد الكثير من الاتفاقيات مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية فى مجال القطاع العام والخاص[٣].

كما أنها عقدت (جويك) على ما يزيد عن ١٦٩١ اجتماعاً بين أصحاب الأعمال، وما يزيد عن خمسة وأربعين لقاء تنسيقيا، وما يزيد عن ستين دورة تدريبية[٤].

---

(1) Shah Saeed Hassan Chowdhury, M. Arifur Rahman, M. Shibley Sadique, op, cit p. 737.
انظر: د. بهاء عبد الواحد فضل المولى حامد، مرجع سابق، ص ٥.

(٢) عبد العزيز بن حمد العقيل، «جويك: مساعدة القطاع الصناعي الخليجي للمنافسة عالميا»، العدد ١٠٨ (قطر) ٢٠١٤م، ص ٥.

(٣) هيئة التحرير، ٨٢٤ مليون دولار حجم سوق خدمات التمتي العالمية عام ٢٠٢٠م جويك المنتدى الخليجي الأول للمترولوجيا فى الدوحة ديسمبر المقبل، التعاون الصناعي، العدد ١١٤ (قطر)، ٢٠١٥م، ص ٧. انظر: عبد العزيز حميد القضيل، «جويك: مساعدة القطاع الصناعي الخليجي للمنافسة عالميا»، مرجع سابق، ص ٥.

(٤) انظر: منظمة الخليج للاستشارات القانونية، مقال منشور على الرابط:
http://www.invest.goic.org.qa/website/Sponsor_ar.html

وفى عام ٢٠١٢م اختتمت منظمة الخليج للاستشارات القانونية بنجاح من استراتيجيتها الخمسية لعام (٢٠١٢,٢٠١٦) وذلك لتحقيق رؤيتها المستقبلية فى مجال تقديم الخدمات الاستشارية الصناعية، كما اهتمت أيضاً فى هذه الاستراتيجية على بلورة رؤية واضحة لما يتماشى من احتياجات الدول الأعضاء فى مجال استراتيجيات وسياسة التنمية الصناعية، والعمل على متطلبات القطاع الصناعي الخاص من خلال التركيز عليه باعتباره القطاع الواعد لتنمية وتطوير الصناعة فى دول المجلس[١].

وقد ركزت خطة العمل لهذه المنظمة لعام ٢٠١٣م على دعم أنشطة القطاعات الصناعية المستهدفة مستقبلاً، وطرح فرص استثمارية فى مجال الصناعة، وتقديم المعلومات والتقارير المحدثة فى المجال الصناعي والاقتصاد الصناعي[٢].

كما أشار الأمين العام للمنظمة على أن دول المجلس التعاون لابد أن تركز على نشاطات اقتصادية قابلة للاستمرار وأنه من المفترض أن تكون هذه الصناعات التحويلية والصناعات المعرفية خصوصا باعتبارها الخيار الاستراتيجي للتنوع الاقتصادي داخل فيها، وقد نوه بأن جميع دول المجلس أقرت بأهمية القطاع الصناعي فى التنوع الاقتصادي وتنوع مصادر الدخل، وتعمل على استراتيجيات وخطط طموحه فى هذا المجال واتضح ذلك فى الغايات المستهدفة للتنوع الاقتصادي فى وثائق الدول الوطنية وفى استراتيجيات التنمية والاستراتيجيات الصناعية لهذه الدول[٣].

ثانياً: - التحديات العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي:

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي تحديات عسكرية غير مسبوقة، الأمر الذى جعل من الأولويات الأساسية التعاون فى المجال العسكري بين دول المجلس، كما

(١) انظر: أ. عبد العزيز حمد العقيل، "جويك، مساعدة القطاع الصناعي الخليجي للمنافسة عالمياً"، مرجع سابق، ص ٥.

(٢) انظر: التقرير السنوي لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية ٢٠١٣م ص ٨. أنظر الرابط،
http://www.golc.org.qa/Arabic/documents/Report_2013.pdf

انظر: د. ليلى ذياب: إسهام منظمة الخليج للاستشارات الصناعية فى التحول نحو الصناعات المعرفية ومدى جاهزية دول المجلس، ورشة عمل - مفاهيم الاقتصاد المعرفي فى دول مجلس التعاون الخليجي وتطبيقاته وتحدياته ١٠- ١١أكتوبر ٢٠١٢: ص ٢.

(٣) انظر: رأي للأمين العام للمنظمة أ. عبد العزيز حمد العقيل، هيئة التحرير، "جويك تشارك فى ملتقى الاستثمار والأعمال الخليجي الألماني: ٧٠٠ مليون دولار صادرات المجلس لألمانيا و ٢١,٥ مليار الواردات" التعاون الصناعي (قطر) عدد ١٠٨ لسنة ٢٠١٤م ص ٦٧.

=See: Reem Al-Essa, MBA, MRPSGB2, and Stuart Walker, PhD, MFPM: Regulatory Review Process in the Gulf Cooperation Council States: Similarities and Differences, Drug Information Journal, 46(1) 65-72, The Author(s) 2012 p. 65.

أصبح تطوير القدرات الدفاعية هو أحد الركائز الأساسية لدى دول مجلس التعاون الخليجي لاحتواء التهديدات التي توجه أمن المنطقة[١].

وفي عام ١٩٨٢م تم تشكيل القوات العسكرية المشتركة لدول مجلس التعاون، حيث صدر قرار بإنشاء قوة درع الجزيرة، وتلى ذلك القرار صدور العديد من القرارات لتطوير هذا القوة، بما يتناسب مع المتغيرات فى البيئة الأمنية ومصادر وأنواع التحديات والمخاطر والتهديدات التي قد تواجه دول مجلس التعاون الخليجي، ويعتبر وجود قوات عسكرية مشتركة لدول مجلس التعاون أحد الأسس المهمة لإنشاء منظومة دفاعية مشتركة هدفها توفير الأمن لحماية دول المجلس ومواجهة التحديات العسكرية التي تواجهها هذه الدول، والدفاع عن استقلالها وأراضيها وحماية مقدراتها ومكتسباتها[٢].

وتعتبر منطقة الخليج هي الامتداد الحيوي لأمن الدول المكونة له، وعلى سبيل المثال فإن أمن المملكة العربية السعودية هو امتداد لأمن باقي دول المجلس، وأن عدم الاستقرار على حدودها سوف ينتقل بطبيعته إلى داخل المملكة وبالتالي سيؤثر على أمن باقي الدول[٣].

وتوجد قيادة عسكرية موحدة لدول مجلس التعاون تختص بتخطيط وإدارة العمليات العسكرية المشتركة، ومساندة وتعزيز القدرات الدفاعية لدول المجلس للدفاع عن أراضيها وأجوائها ومياهها، ولمواجهة التهديدات المحتملة على دول المجلس في ظل اتفاقية الدفاع المشترك لدوله. وفي ديسمبر٢٠١٣م (الدورة الرابعة والثلاثين بالكويت) تم إنشاء القيادة العسكرية الموحدة لدول المجلس بناء على الدراسة التفصيلية التي رفعها مجلس الدفاع المشترك، وتمت المصادقة على قرارات مجلس الدفاع المشترك ذات العلاقة بإنشاء هذه القيادة وتفعيلها[٤].

---

(١) أ. خالد محمد خليل منزلاوي، التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي (أهميتها وتطورها والعناصر المؤثرة عليها) مرجع سابق، ص١٢.

(2) Florence Gaub: An Arab Army – coming at last? op; cit p. 1.

انظر أيضًا، الموقع التالي:
http://www.gcc-sg.org/ar-sa/CooperationAndAchievements/Achievements/Pages/main.aspx

(٣) د. حمد بن محمد آل رشيد، السياسة الخارجية السعودية والأمن فى منطقة الخليج، رسالة دكتوراه (غير منشورة) جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ٢٠١١، ٢٠١٢م، ص ١٩٠.

(٤) النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي، العمل العسكري المشترك، انظر الموقع التالي:
http://www.gcc-sg.org/ar-sa/CooperationAndAchievements/Achievements/Pages/main.aspx

وتعد من أهم التحديات الأمنية على المستوى الإقليمي الاتفاق النووي الإيراني عام ٢٠١٥م مع الولايات المتحدة الأمريكية[١]، والذى أوجد قلقاً لدى دول مجلس التعاون الخليجي يتمثل فى تركيز الاتفاق على المصالح الأمريكية دون مراعاة لدول مجلس التعاون الخليجي الأمر الذى ترتب عليه إحداث خلل واضح فى ميزان القوى لصالح إيران فى المنطقة[٢].

وتم تشكيل التحالف بين الدول الأعضاء لتعزيز العلاقات والتعاون فيما بينهم، كما يختص مجلس التخطيط الدفاعي بتنسيق التعاون العسكري لمواجهة أي تحديات تهدد دول مجلس التعاون الخليجي[٣].

(١) ومن أهم نصوص هذا الاتفاق، موافقة إيران على أن يتم إعادة بناء مفاعل أراك وتصميمه، وأن يتم تحويله إلى مركز من مراكز الأبحاث للأغراض النووية السلمية، وإنتاج النظائر المشعة للأغراض الطبية والتعليمية بحيث لا يعود قادرًا على إنتاج البلوتونيوم، وكذا السماح للمفتشين الدوليين التابعين للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالقيام بأعمال التفتيش على الأنشطة والمواقع الإيرانية والذى تلزم به إيران بموجب البرتوكول الإضافي لمعاهدة حظر الانتشار النووي الدولية (NPT)، والذى بموجبه يسمح لمفتشي الوكالة الذرية للطاقة النووية بالوصول والتفتيش فى أي مكان يعتقد فيه انشاء اسلحة نووية، بما ذلك المنشآت العسكرية، وذلك لعدم الوصول إلى برنامج أو نشاط نووي بصورة سرية. انظر، قراءة فى الاتفاق النووي الإيراني، مقال منشور بتاريخ ١٥ يوليو ٢٠١٥م، انظر الموقع التالي، https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The_Iranian_Nuclear_Program_a_Final_Agreement.aspx.

(٢) أحمد إبراهيم الأنصاري، التحديات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فى ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، ٢٠١٠- ٢٠١٦م، مرجع سابق، ص ٦٨.

(3) Sara Ashencaen Crabtree: Ethical implications for research into inclusive education in Arab societies: Reflections on the politicization of the personalized research experience, op. cit. p. 149. See: Nur ÇETĐNOĞLU: The Gulf Cooperation Council (GCC) after U.S. led Invasion of Iraq: Toward a Security Community? Uluslararası Hukuk ve Politika Cilt 6, Sayı: 24 ss.91-114, 2010, p. 72.

المطلب الثاني

التواجد الإيراني في المنطقة والتهديدات الآنية والمستقبلية لدول مجلس التعاون

أولاً: - التواجد الإيراني في المنطقة:

ترى دول مجلس التعاون الخليجي -عدا سلطنة عمان- أن الاتفاق الغربي الإيراني أحدث مؤشراً للصعود الإيراني على حساب المنطقة العربية وخصوصاً المنطقة الخليجية حيث ترى دول المجلس أن ما يحدث في عدة دول عربية مثل سوريا ولبنان وتدخلها في الشأن الداخلي لمملكة البحرين وتدخلها في الشأن الداخلي للعراق والسيطرة عليه، وكذا دعمها وتحركها لحماية جماعة «أنصار الله» (الحوثيين) في اليمن، ولعل السبب في ذلك يكمن في رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في إعادة التوازن مع آسيا والتركيز بشكل أكبر على الخطر القادم من الصين باعتبارها قوى دولية منافسة[١].

كل ذلك أثار دول مجلس التعاون وعدم رغبتهم في صعود إيران وخاصة السعودية بعد أن تم توقيع الاتفاقية وتطبيقها على أرض الواقع، حيث إنه سوف يتم مراقبة التحركات الإيرانية عن كثب لاستنباط توجهات إيران القادمة تجاه دول المنطقة وما يترتب على هذا الاتفاق والذي يمكنها من بعض التدخلات ومحاولة الهيمنة وبسط النفوذ على جيرانها أم أنها ستكتفي بما حققته من نتائج نحو برنامجها النووي ورفع العقوبات الغربية عنها.

بينما ذهب البعض إلى أن تحسين العلاقة بين طهران والولايات المتحدة الأمريكية سوف يؤدي بدوره إلى تحسين العلاقة بين السعودية وإيران واستدلوا على ذلك بوجود علاقة جيدة بين البلدين إبان الحقبة البهلوية وكانت علاقة هاتين الدولتين حينها مع الولايات المتحدة الأمريكية جيدة.

ولكن هذا القول يناقض الواقع نظراً لاختلاف العلاقات الدولية والإقليمية عن تلك الحقبة، كما أن الأيديولوجية التي ينتهجها النظام الثوري الإيراني الجديد تختلف تماماً عن الدولة البهلوية، حيث إن طهران تعتمد على الجانب القومي

---

(١) د. محمد بن صقر السلمي، دول مجلس التعاون والسيناريوهات المستقبلية للاتفاق النووي مع إيران، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، دراسات دورية نصف سنوية محكمة تصدر عن مركز البحرين للدراسات «الاستراتيجية والدولية والطاقة بمملكة البحرين، المجلد الثاني، العدد ١، ٢٠١٥م، ص ٣٦. انظر: اللواء. منصور حسن العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (١٩٧٩- ٢٠٠٠م)، مرجع سابق، ص ٢٣.

والعلماني وتنتهج المسار المذهبي الطائفي ونظرية تصدير الثورة والتوسع فى المنطقة, وهذا هو سبب الخلاف الأساسي والرئيسي مع الدول العربية وبصفة خاصة دول مجلس التعاون[١].

وفى عام ٢٠١٤م تدهورت العلاقات بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة؛ وذلك بسبب التحسن الملحوظ بين الولايات المتحدة وطهران, كما تدهورت العلاقات بين المملكة العربية السعودية وطهران, بالإضافة إلى تحسين علاقة الولايات المتحدة مع إيران سوف يؤدى إلى عدم ثقة مجلس التعاون فى الولايات المتحدة, الأمر الذى يؤدى إلى التفكير لدى السعودية فى اللجوء إلى تحالفات جديدة مع دول أخرى مثل الصين والهند وغيرها للبدء فى تطوير برنامجها النووي, بخلاف إذا لم يكن هناك اتفاق بين الولايات المتحدة وطهران بشأن إنتاج السلاح النووي فإن دول المجلس وخاصة السعودية تكون راضية بذلك[٢].

ومما زاد من تدهور العلاقات بين السعودية وإيران هو تدخل الأخيرة فى الشأن اليمني من خلال دعمها للحوثيين، الأمر الذي أدى إلى الكثير من الاهتمام سواء على مستوى المنطقة أو العالم, وهذا الظهور مرتبط بالدعم الإيراني لجماعة الحوثي والذي انتهي بسيطرة الحوثيين فى الحادي والعشرين من سبتمبر ٢٠١٤م على العاصمة اليمنية صنعاء بمساعدة عسكرية من الرئيس اليمنى السابق «على عبد الله صالح» بالرغم من إنكار إيران لهذه العلاقة, كل ذلك أثار قلقاً غير مسبوق فى المنطقة العربية وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية[٣].

وفى أبريل ٢٠١٥م صدر قرار مجلس الأمن رقم (٢٢١٦) تضمن هذا القرار دعوة كل الأطراف اليمنية وخاصة جماعة الحوثي بالالتزام بمبادرة مجلس التعاون وآلية تنفيذها، وكذلك نتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة[٤].

---

(١) د. حشوف ياسين، إشكالية الأمن فى منطقة الخليج بين السياسات الإقليمية والاستراتيجيات السياسية, مرجع سابق, ص١٥٥.

(٢) د. محمد بن صقر السلمي، دول مجلس التعاون والسيناريوهات المستقبلية للاتفاق النووي مع إيران, مرجع سابق, ص ٣٦, ٣٧ .

(٣) د. محجوب الزويري، إيران الحوثيين، صناعة الفوضى فى اليمن, مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة, دراسات دورية نصف سنوية محكمة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة بمملكة البحرين, المجلد الثاني, العدد ١, ٢٠١٥م, ص ٦٩, انظر أ. مريم يوسف البلوشي، أثر العلاقات العمانية -الإيرانية فى أمن دول مجلس التعاون بعد الربيع العربي, (المستقبل العربي (لبنان, المجلد ٣٨, العدد ٤٤٥, ٢٠١٦, ص ٦٤, ٦٥.

See: James Devine: Lessons from the Past: The Saudi-Iranian Crisis in Historical Perspective, Presented at the Canadian Political Science Association Annual Conference, Toronto, Ontario, May 31, 2017, p. 1.

(٤) أنظر الوثيقة،S/RES/2216(2015)

ثانيا:- التهديدات الحالية والمستقبلية لدول مجلس التعاون الخليجي:

ينبع أساس هذه التهديدات من الدول المجاورة لدول المجلس، ولا سيما إسرائيل وإيران، كما يمتد ذلك التهديد عبر البوابتين الجنوبية (اليمن) والشمالية (العراق)، ويعتبر التهديد الأساسي هو إسرائيل ليس فقط لأمن دول مجلس التعاون وإنما للأمن الإقليمي بأكمله، باعتبارها تمتلك ترسانة أسلحة نووية متطورة فى هذا المجال(١).

كما لا يمكن إغفال التهديدات الإيرانية على دول مجلس التعاون باعتبار إيران قوى إقليمية عسكرية لا يستهان بخطورتها فى ظل عدم التوازن العسكري فى منطقة الخليج لمصلحة إيران وغياب التكامل والتبادلية بين القوات المسلحة لدول مجلس التعاون الخليجي، وتتمثل أبعاد عدم التكافؤ من الناحية الواقعية بالنسبة للتسلح البري مثل قطع المدفعية، والقدرات العسكرية البحرية، وأنظمة التسلح الاستراتيجي(٢).

وتعتبر القوات البحرية لبلدان مجلس التعاون ضعيفة رغم امتداد شواطئها، وخاصة فى مجالات مهمة ومتعددة مثل تكنولوجيا السفن المضادة للصواريخ، وقدرات إزالة الألغام، وهناك فجوة متزايدة بين بلدان المجلس وإيران فى ما يتعلق بنظم التسلح الاستراتيجي، وفي المقابل تسعى إيران الى امتلاك أسلحة نووية بما يمثل تهديداً للدول الخليجية وخاصة المملكة العربية السعودية(٣).

ومع تزايد الخطر الإيراني يوما بعد يوم إلا أن آليات التعاون والخصائص القومية المتشابهة بينها فضلا عن التحديات التي تواجهه دول المجلس التعاون الخليجي تحتم عليه التماسك وعدم الاختلاف لمواجهة هذا الخطر(٤).

وبناء على ما تقدم فإن التهديدات الإيرانية تعد من أخطر التهديدات واقعية واحتمالية لأمن دول مجلس التعاون، وتشمل العمليات المسلحة المنخفضة أو متوسطة

(١) د. محمد بن صقر السلمي، دول مجلس التعاون والسيناريوهات المستقبلية للالتفاف النووي مع إيران، مرجع سابق، ص ٣٦.

(٢) جيفري مارتيني، بيكا واسر داليا داسا كاي، دانيل إيجيل، كورداي أوجليتري، أطلق تعاون بلدان الخليج العربي، مرجع سابق، ص ٣٢.

(٣) د. اشرف محمد كشك، معضلة متجددة، أمن الخليج فى الرؤية الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، السنة الخمسون أبريل ٢٠١٤م، ص ٨٢، ٨٣. انظر: أ. عصام نايل المجالي، تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي منذ الثورة الإسلامية ١٩٧٩، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة مؤتة، عمادة الدراسات العليا، ٢٠٠٧م، ص ٨٥، ٨٦.

(٤) د. عبد العزيز شحادة المنصور، أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، دراسة فى صراع الرؤى والمشروعات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد ٢٥ ، العدد الأول ٢٠٠٩م، ص ٥٩١. انظر: أ.

مريم يوسف البلوشي، أثر العلاقات العمانية - الإيرانية فى أمن دول مجلس التعاون بعد الربيع العربي، دراسات المستقبل العربي، بحثر بدون سنة نشر ص ٥٤. انظر الموقع التالي،

http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_445_mariam_yousef_lbloshy.pdf

المستوى، وحرب التخويف، والهجمات الإرهابية، فضلا عن التهديدات التي يمثلها فيالق الحرس الثوري، وخاصة وحدة النخبة البحرية والتي تعرف باسم قوة القدس للملاحة في الخليج العربي[١].

وقد استخدمت إيران في حربها ما يسمى بالحرب بالوكالة في المنطقة والتي سوف يكون لها تأثير واضح على دول مجلس التعاون الخليجي مستقبلا.[٢].

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل يُشار أيضاً إلى وجود شبكة إرهابية مرتبطة بإيران وموجودة في بلدان مجلس التعاون تتألف من مليشيات، وخلايا، ورجال دين، وشبكة تخابر وتجسس، وتدخل في اطار الصراعات بالوكالة من خلال استخدام فاعلين من غير هذه الدول، واستغلال الانقسامات الطائفية والأثنية والقبلية، والهجمات ضد البنى التحتية لإنتاج النفط والمنشآت الاقتصادية الهامة والحيوية، والاختبارات الصاروخية والفضائية، والمناورات العسكرية والتدريبات لدول المجلس[٣].

وهناك برزت عدة تهديدات أخرى للمنطقة وزعزعت أمنها واستقرارها بتصدير الثورة وظهور المد الثوري الايراني في المنطقة بالإضافة إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي تواجه مشكلات أمنية متعددة وذلك بسبب طبيعة وموقع البنى التحتية ومنشآت الطاقة وتحلية المياه على الساحل الخليجي أو بالقرب منه[٤].

وهناك جانب آخر للتهديد الايراني بخصوص إغلاق مضيق هرمز أو تعطيل الملاحة فيه الأمر الذى سيترتب على تنفيذه آثار ضارة على الاقتصادات الخليجية التي تعتمد اعتمادا أساسياً فيه على التجارة وخاصة تجارة النفط الأمر الذى سيترتب عليه ارتفاع النفط عالميا بشكل جزئي خاصة الدول التي لم يكن مخزنها يكفى لمدة طويلة كالصين واليابان والهند وكوريا بخلاف الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي فإن المخزون الاحتياطي لها يكفى لمدة طويلة[٥].

---

(١) اللواء. منصور حسن العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (١٩٧٩ - ٢٠٠٠م)، مرجع سابق، ٢٢.

(٢) جيثري مارتيني، بيكا واسر داليا داسا كاي، دانيل إيجيل، كورداي أوجليتري، آفاق تعاون بلدان الخليج العربي، مرجع سابق، ص ٣٢.

(٣) د. عبد العزيز شحادة المنصور، أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، مرجع سابق، ص ٥٩١.

(٤) د. حشوف ياسين، إشكالية الأمن في منطقة الخليج بين السياسات الإقليمية والاستراتيجيات السياسية، مرجع سابق، ص ٩.

See: Frederic .Wehrey: What's Behind Saudi Arabia's Nuclear Anxiety? Ceristrategy Papers, N ° 15a - Rencontre Stratégique du 17 décembre 2012, p. 1, 2.

(٥) د. وسام الدين العكلة، النظام القانوني للمضيق الدولي دراسة تطبيقية على مضيق هرمز في ضوء أحكام القانون الدولي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد ٢٧ - العدد الرابع-٢٠١١، ص ٢٢٦.

خاتمة البحث

تناول هذا البحث موضوع «آلية الدفاع المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي فى ضوء التحديات الراهنة» بدءاً من تناول مراحل تطور مجلس التعاون الخليجي ودوره فى المحافظة على السلم والأمن الخليجي، إلى التطرق لمعرفة قوات «درع الجزيرة المشتركة» كأحد أبرز آليات الدفاع المشترك بين دول المجلس، مع بيان التحديات الراهنة التي تواجه مجلس التعاون الخليجي وكيفية التعامل معها، سواء كانت تحديات أمنية أم اقتصادية أم كانت تهديدات خارجية، وآمل أن يسهم هذا البحث فى تعزيز التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي، من أجل تجاوز التحديات الراهنة لدول المجلس.

وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها:

النتائج:

التدخل الإيراني فى الشئون الخليجية سواء بشكل مباشر كاحتلالها للجزر بدولة الإمارات العربية أو غير مباشر من خلال دعمها للحوثيين فى اليمن، وحربهم ضد دولة السعودية خاصة.

عدم تحرك المجتمع الدولي بأي شكل من الأشكال اتجاه إيران، وتركها تمارس أنشطتها سواء فى تدخلها فى الشئون الخليجية أو من خلال دعمها للميلشيات الحوثية.

مواجهة الخطر الإيراني بكل الوسائل السلمية باعتباره تهديدا خطيراً لدول مجلس التعاون الخليجي وللمنطقة بأثرها، والتعامل مع هذه المشكلة للوصول إلى نتائج إيجابية للكف عن هذه التهديدات.

تكاتف دول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة الحوثيين المدعومين من إيران، والمسيطرين على أماكن كثيرة من الدولة اليمنية بسبب الخوف الشديد من سيطرتهم على باب المندب لأن ذلك إن حدث سوف يترتب عليه ضرر كبير لدول المجلس.

عدم قدرة قوات درع الجزيرة لمواجهة أي عدوان واسع النطاق، بل كان مهمته الأساسية إشغال العدو لحين استدعاء الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الأخرى.

رفض الحوثيين لجميع المفاوضات ودعم الشرعية في اليمن ليس هذا فحسب بل سعوا إلى زعزعة الاستقرار في الدولة اليمنية.

تخوف دول مجلس التعاون الخليجي من السيطرة على مضيق هرمز أو إغلاقه أو تعطيل الملاحة فيه، الأمر الذي يهدد دول مجلس التعاون الخليجي ككل والذي بموجبه تسعى دول المجلس الى تفاديه بكافة الوسائل القانونية.

التوصيات:

أن تكف إيران عن التدخل في الشئون الخليجية وأن تستجيب للمفاوضات الثنائية بخصوص الجزر الإماراتية المحتلة، وأن توقف إيران دعمها للحوثيين بكافة أشكاله.

أن يتدخل المجتمع الدولي لمنع إيران من ممارسة أنشطتها في الشئون الخليجية، والتصدي لها لإيقاف دعمها للميليشيات الحوثية في اليمن والعراق وغيرها.

تقديم المسئولين عن الجرائم التي ترتكب في اليمن والمملكة العربية السعودية وغيرها للمحكمة الجنائية الدولية باعتبارها ضد الإنسانية يجب محاكمة المسئولين عنها.

زيادة أعداد قوات درع الجزيرة لمواجهة أي عدوان خارجي، بل وعدم الاعتماد على الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية خاصة.

إعادة النظر في الملف النووي الإيراني باعتبار يمثل خطراً على دول مجلس التعاون الخليجي ككل وهو ما تم تداركه بالفعل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال انسحابها من الاتفاق النووي الإيراني.

يجب على الحوثيين الالتزام بالقوانين اليمنية والالتزام بدعم الشرعية هناك باعتبارهم جزءًا من الشعب اليمني.

إقامة قوة عربية مشتركة لمنع أي محاولة للمساس بأية دولة خليجية أو عربية وإعادة الشرعية لدولة اليمن وعدم تركها رهينة في أيدي الحوثيين المسيطرين على أجزاء كبيرة من الدولة اليمنية.

قائمة المراجع

أولاً: -مراجع باللغة العربية:

١-الكتب:

د. بدرية عبد الله العوضي: دول مجلس التعاون الخليجي و مستويات العمل الدولية، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت، يناير ١٩٨٥م.

د. عبد الحسين شعبان: الإسلام والإرهاب الدولي : ثلاثية الثلاثاء الدامي، الدين، القانون والسياسة، الطبعة الثانية، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م.

د. عبد الرضا على أسيزي: مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد ٣٣ عاما: الإنجازات والإخفاقات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى ٢٠١٥م.

د. عبد الله الأشعل: الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي ، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٨م.

د. عبد المعز عبد الغفار نجم: «نظرية الأمن الجماعي، مع دراسة لتطبيقاتها المعاصرة فى ظل المنظمات الدولية»، كلية الحقوق، جامعة أسيوط ٢٠١٠م.

د. على عبد الحسين عبد الله: أمن الخليج العربي فى ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، دار مؤسسة رسلان للطبع والنشر، سوريا- دمشق- جرمانا، الطبعة الاولى، ٢٠١١م.

د. فهد الشليمي: الحفاظ على الأمن فى منظومة مجلس التعاون ودور العلماء، مركز بن خلدون للدراسات الاستراتيجية، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١٦م.

كديرا بثياغودا: العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي«فرصة استراتيجية للدلهي، دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة، رقم ١٨، فبراير ٢٠١٧م.

د. محمد حسن القاضي: الدور الإيراني فى اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، ٢٠١٧م.

اللواء. منصور حسن العتيبي: السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (١٩٧٩- ٢٠٠٠)، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

ب-الرسائل العلمية:

أحمد إبراهيم الأنصاري: التحديات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فى ظل المتغيرات الإقليمية والدولية (٢٠١٠- ٢٠١٦ (رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، ٢٠١٧م.

أحمد بن إبراهيم بن عبيد آل مسفر عسيري، العلاقات السياسية بين المملكة العربية السعودية والكويت، رسالة ماجستير(غير منشورة) جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم التاريخ، السعودية ٢٠١٤م.

إسلام محمد المغير، الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠- ١٩٨٨) رسالة ماجستير(غير منشورة) الجامعة الإسلامية بغزة، كلية الآداب قسم التاريخ والآثار فلسطين، ٢٠١٥م.

أيمان محمود عبد اللطيف، الأزمات المالية العالمية الأسباب والآثار والمعالجات، رسالة دكتوراه (غير منشورة) جامعة سانت كليمنتس، العراق، قسم الاقتصاد العام، ٢٠١١م.

بهاء عبد الواحد فضل المولى حامد، مهددات الأمن الاستراتيجي للنظام الإقليمي الخليجي، رسالة دكتوراه (غير منشورة) جامعة الخرطوم، كلية الدراسات العليا، ٢٠٠٨م.

حشوف ياسين، إشكالية الأمن في منطقة الخليج بين السياسات الإقليمية والاستراتيجيات السياسية، رسالة دكتوراه (غير منشورة) جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٦، ٢٠١٧م.

حمد بن محمد آل رشيد، السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج، رسالة دكتوراه (غير منشورة) جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ٢٠١١، ٢٠١٢م.

عبدالله بن الضب، اختبار التكامل المتزامن بين البورصات الخليجية، دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات البانل لدول GCC خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٤م، رسالة دكتوراه(غير منشورة) جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر ٢٠١٦، ٢٠١٧م.

ج-المقالات والدوريات:

د. أشرف سعد العيسوي، دول مجلس التعاون الخليجي والترتيبات الأمنية الجديدة في الشرق الأوسط ، مجلة الديمقراطية، العدد ٤ (٢٠١٦م).

د. أشرف محمد كشك، تفاعلات الدولة والطائفة والإقليم.. نموذج البحرين، مجلة الديمقراطية، العدد ٥٦، أكتوبر ٢٠١٤م.

_____، مقترح تشكيل قوة عربية مشتركة للتدخل في الأزمات: الفرص والتحديات، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة ، دراسات دورية نصف سنوية محكمة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة بمملكة البحرين، المجلد الثاني، العدد ١ (٢٠١٥م)، ص ص ١٣- ٢٨.

د. أيمان عبد الكاظم جبار الكريطي، العملة الخليجية الموحدة الفرص والتحديات، بحث مجلة الفري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٤ العدد ١٣ (٢٠٠٩م).

د. أيمن الدسوقي: معضلات الأمن الجماعي في مجلس التعاون الخليجي، مجلة سياسات عربية، العدد ١٠، سبتمبر(٢٠١٤م) ص ٥٤- ٦٧.

د. حسين السيد حسين: معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية عام ١٩٧٩ وأثرها على دور مصر الإقليمي، مجلة دراسات تاريخية العددان ١١٧- ١١٨، كانون الثاني- جزيران ٢٠١٢م.

د. خالد راشد الخاطر: تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة دراسات، قطر، أغسطس ٢٠١٥م.

د. شفيق المصري: العرب والصراعات والقانون الدولي، شؤون الأوسط- لبنان، العدد ١٤٠ (٢٠١١م)، ص ص ٨١-٩٣.

د. عباس بلفاطمي و جمال بلخباط: تحديات الاندماج الاقتصادي الخليجي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا- الجزائر- العدد ٥ (٢٠٠٨م)، ص ص ٤٠- ٦٠.

عبد العزيز حميد الفضيل : «جويك : مساعدة القطاع الصناعي الخليجي للمنافسة عالميا- قطر العدد ١٠٨ (٢٠١٤م)، ص ص ٥- ٥.

فخري الدين الفقي : منظمة التجارة العالمية والأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة العلوم الاجتماعية- الكويت، مجلد ٢٥ ، عدد ١ (١٩٩٧م)، ص ص ٦٣- ٩١.

د. عادل خير الدين ناصر العوضي سياسات الإغراق وتأثيرها على دول مجلس التعاون الخليجي ، المجلة العلمية للاقتصاد والاجارة- مصر العدد ٤ أكتوبر (٢٠٠١م)، ص ص ٤١١ ، ٤٤٣.

د. عبدالحفيظ عبدالرحيم محبوب : التبادل التجاري للإنتاج الصناعي بين دول مجلس التعاون الخليجي في ظل التكتلات الإقليمية والعالمية، رسائل جغرافية، الكويت- الرسالة٢٦١ (٢٠٠٢م) ص ص ٣ - ٥١.

د. عبد العزيز شحادة المنصور: أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق: دراسة في صراع الرؤى والمشروعات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد ٢٥ ، العدد الأول، ٢٠٠٩م.

د. كمال محمد الشاعر: تطورات قضية أمن الخليج وأثرها في العلاقات (المصرية- الإيرانية) مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات- العدد الخامس- يوليو (٢٠١٣م)، ص ص ١- ٤٢.

د. محمد أحمد المقداد: تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية العلاقات الإيرانية- العربية، حالة دراسة، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٤٠ ، العدد ٢، (٢٠١٣) ص ص ٤٦٤- ٤٧٥.

د. محمد مقروف: مجلس التعاون الخليجي والمنظمات الدولية غير الحكومية ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، جامعة زيان عاشور بالجلفة- الجزائر، العدد ٢٠ (٢٠١٤م)، ص ٢٣٧- ٢٤٠.

د. محجوب الزويري : ايران الحوثيين : صناعة الفوضى في اليمن ، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة ، دراسات دورية نصف سنوية محكمة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة بمملكة البحرين، المجلد الثاني ، العدد ١ (٢٠١٥م) ص ص ٦٩ – ٧٧.

د. حسين الطلافحة، د. محمد باطويح : ورقة مقدمة إلى ورشة العمل حول "الاقتصاد المعرفي" الدوحة ١٠-١١ أكتوبر ٢٠١٢م.

د. محمد بن صقر السلمي: دول مجلس التعاون والسيناريوهات المستقبلية للاتفاق النووي مع إيران، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، دراسات دورية نصف سنوية محكمة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة بمملكة البحرين، المجلد الثاني، العدد ١ (٢٠١٥م) ، ص ص ٢٩ – ٣٨.

د. محمد حمدان المصالحة: التعاون الإقليمي الدولي :دراسة في العلاقة بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي ، مجلة المنارة للبحوث والدراسات – الأردن، المجلد ١٥، العدد ٣ ، ٢٠٠٩م.

د. محمود خلف: المصالح الخليجية: الاختيارات على ضوء المتغيرات الاستراتيجية، أراء حول الخليج، العدد ١١٢ (٢٠١٦م).

د. مصطفى عبد العزيز مرسي : عاصفة الحزم، ضرورتها ، أهدافها، آفاقها، تداعياتها، مقال منشور على الموقع الالكتروني، http://www.arabaffairsonline.org/article.php?p=73

د. وديع أحمد فاضل كابلي: نمط العلاقات التجارية بين التحاد الأوربي ومجلس التعاون الخليجي ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز – الاقتصاد والإدارة – السعودية، المجلد ١٥، العدد ١ (٢٠٠١م) ص ص ٣٧- ٥٥.

د. وسام الدين العكلة: النظام القانوني للمضيق الدولي دراسة تطبيقية على مضيق هرمز في ضوء أحكام القانون الدولي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد ٢٧ -العدد الرابع-٢٠١١.

د. ياسين سعيد نعمان: القواعد المنظمة للعلاقات اليمنية الخليجية المتطورة، المجلد ١٤ العدد ٣٩ (٢٠١٠م)، ص ص ٨٢- ٨٩.

تقرير المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بعنوان دول مجلس التعاون الخليجي: الأفاق الاقتصادية- ربيع (٢٠١٦م)، انظر الموقع التالي:

http://www.albankaldawli.org/ar/country/gcc/publication/economic-outlook-spring2016-

غرفة تجارة و صناعة عمان. دائرة البحوث الاقتصادية. «الفرص المتاحة لدول المجلس في ظل التغيرات الاقتصادية: العولمة ، منظمة التجارة العالمية ، التكتلات الاقتصادية.» في مؤتمر اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي : فرص القرن الحادي والعشرين - السعودية الإحساء: كلية

العلوم الإدارية و التخطيط ، جامعة الملك فيصل و الغرفة التجارية الصناعية بالإحساء، المجلد ١ (٢٠٠١م)، ص ص ٤٨٠- ٥١٢.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية: المسيرة والانجازات، الطبعة العاشرة، شئون المعلومات، ٢٠١٦م.

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية و محمد هشام خواجكية: التلوث الناجم عن مخلفات الصناعة التحويلية وأثره على البيئة فى دول مجلس التعاون الخليجي، قطر المجلد ٧٧ (١٩٩٩م)، ص ص ٨٤- ١٠٦.

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية: فرص الاستثمار الصناعي المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي واليابان ، ورقة عمل."التعاون الصناعي، قطر المجلد ٧٦ (١٩٩٩م)، ص٦٧ – ٨٢.

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية: نحو استراتيجية لصناعة تقنية المعلومات لدول مجلس التعاون الخليجي قطر المجلد ٢٤ العدد ٩٣ أكتوبر (٢٠٠٣م)، ص ص ٦- ٤٩.

هيئة التحرير: «جويك تشارك فى تلقى الاستثمار والأعمال الخليجي الألماني: ٧٠٠ مليون دولار صادرات المجلس لألمانيا و ٢١,٥ مليار الواردات." التعاون الصناعي- قطر عدد ١٠٨ (٢٠١٤م)، ص ص ٦٦- ٦٧.

ـــــــــ: (جويك) : حكومة المنطقة قدمت حوافز لتعزيز الشراكة الكورية الخليجية : خلال الندوة الدولية للتنوع الصناعي بين دول المجلس وكوريا- قطر العدد ١٠٧ (٢٠١٣م) ص ص ١٨- ١٩.

ـــــــــ: ٨٢٤ مليون دولار حجم سوق خدمات التقنى العالمية عام ٢٠٢٠ جويك المنتدى الخليجي الأول للمترولوجيا فى الدوحة ديسمبر المقبل، التعاون الصناعي، العدد ١١٤- قطر (٢٠١٥م)، ص ص ٦- ١٢.

ـــــــــ: جويك استضافت اجتماع الطاقة فى الدوحة: مناقشة دراسة توحيد أسعار المشتقات النفطية بدول مجلس التعاون الخليجي ، عدد ١٠٧ (٢٠١٣م)، ص ص ٢٢ – ٢٣.

ورشة عمل تدريبية حول الحد من مخاطر الكوارث وتنفيذ إطار عمل هيوغو الرياض، مقر مجلس التعاون لدول الخليج العربية ١٣-١٦ يناير ٢٠١٣م،

https://www.preventionweb.net/files/30605workshopreportrecommendationsarabic.pdf

د- الوثائق والقرارات:

S/RES/2015)2216)-

- S/RES/2015) 2231)

قرار مجلس الأمن رقم (٢٢٣١) لسنة ٢٠١٥م

قرار مجلس الأمن رقم (٢٢١٦) لسنة ٢٠١٥م.

ثانياً: -مراجع باللغة الأجنبية:

- Adboulaye Kaba and Raed Said : Bridging the digital divide through ICT: A comparative study of countries of the Gulf Cooperation Council, ASEAN and other Arab countries, Information Development, 2014, Vol. 365–358 (4)30.

- A.K. Pasha: New Directions in India's Role in West Asia and the Gulf, international Studies, 345–333 (4–2)47 ,2010.

- Kumaraswamy, P.R. (Ed.): India's Relations with the Region (New Delhi: SAGE Publications India Pvt. Ltd, 2014.

- Mu Ji Hwang and Faryal Malick: Systematic thematic review of e-health research in he Gulf Cooperation Council (Arabian Gulf): Bahrain, Kuwait, Oman, Qatar, Saudi Arabia and United Arab Emirates, Journal of Telemedicine and Telerate 8–1 (0)0 ! The Author(s) 2016,

- Faisal Ahmed1 and Anju Kohli: India-GCC Relation: Geo-Economics and Trade Intensity Analysi Asia-Pacific Business Review, Vol. V, No. 2, April - June 2009, pp. 125-116.

- Florence Gaub: An Arab Army – coming at last?□ European Union Institute for Security Studies December 2014.

- Maisa Mohammed Abdullah Al Jabri: Gulf Security: Peninsula Shield Force and Iran, Third International Security Conference 15 th of March 2017.

- Matteo: The Gulf Cooperation Council in Light of International Relations Theory, International Area Review, Volume 5, Number 2, Fall 2002.

- Mohsen Sherif: Water Availability and Quality in the Gulf Cooperation Council Countries: Implications for Public Health, Asia-Pacific Journal of Public Health Supplement to 2010 (3)22.

- Noura Abdel Maksoud Eissa: the analysis of eu-SCC potential free trade area agreement throughеu-GCC actual steps (2012-1995) World Review of Political Economy Vol. 5 No. 3 Fall 2014, pp. 358 -331.

- Reem Al-Essa, MBA, MRPSGB2, and Stuart Walker, PhD; MFPM: Regulatory Review Process in the Gulf Cooperation Council States: Similarities and Differences, Drug Information Journal, 72-65 (1)46, The Author(s) 2012.

- R. K. Ramazani: The golf cooperation council record and analysis, the university press of Virginia, first published 1988.

- Sajjad ur Rehman: Accreditation of Library and Information Science programmes in the Gulf Cooperation Council nations, Journal of Librarianship and Information science, 2012 ,72–65 (1)44.

- Sajitha beevi karayil: Does Migration Matter in Trade? A Study of India's Exports to the GCC Countries, South Asia Economic Journal 20–1 :(2007) 8:1.

- Sara Ashencaen Crabtree: Ethical implications for research into inclusive education in Arab societies: Reflections on the politicization of the personalized

research experience, International Social Work, 2011 ,161–148 (2)56.

- Shah Saeed Hassan Chowdhury, M. Arifur Rahman, M. Shibley Sadique: Behaviour of Stock Return Autocorrelation in the GCC Stock Markets, Global Business Review, 746–737 ,2015 (5)16.

- Sandrine Bardot, Managing Director, The Bardot Group – UAE: Background on Work Life in the United Arab Emirates and Other Gulf Countries (Gulf Cooperation Council) Compensation & Benefits Review 25 –21 ,2013 (1)45.

- Shaul Shay: the houthi maritime threats in the red sea basin, Research Institute for European and American Studies (RIEAS) 28 July 2017

- Subhadra Ganguli: Economic diversification and intra-GCC merchandise trade: An empirical analysis during 2015-1995,World journal of trepreneurship, management and sustainable development, volume 14, issue 2017 ,1, pp. 40 -25.

gulf cooperation councildefense joint Mechanism in light of the current challenges

Dr. Mohamed Hassan Ahmed

This research aims at addressing the common defense mechanism of the gulf cooperation council countries, which was approved to establish the peninsula shield forces as one of the most common defense mechanisms to confront the external threats of the gulf cooperation council countries, and this is important in light of the current economic and military challenges.

The research deals with three topics, one of the which deals with the definition of the gulf cooperation council and its importance, The second topic presents the peninsula shield forces as one of the most prominent mechanisms of joint defense, the third topic tackles the current challenges facing the gulf cooperation council countries.

The study concludes that the gulf cooperation council is entitled to defend to defend itself against any threat to any gulf cooperation council country through the mechanisms stipulated in the charter of the council, the illegitimacy of Iran's interference in internal affairs of the gulf cooperation council countries, and its threats to the gulf cooperation council countries, through its official statements issued by the Iranian official and support of the Houthi group in Yemen, which ended with the establishment of the international coalition led by Saudi Arabia to put an end to the Iranian Influence, which poses a grave danger to the members of the gulf cooperation council.

Keywords: Gulf cooperation council-Iranian Influence-Economic and military challenges-peninsula shield forces- Gulf relations.